



تحديد الاحتياجات للنساء النازحات من قطاع غزة إلى
جمهورية مصر العربية جراء حرب الإبادة
(دراسة استكشافية)

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي
والديمقراطية - مفتاح

بالشراكة مع

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

اعداد: أ. نادية أبو نحلة

رام الله - فلسطين

2024

المحتوى

3	مقدمة
4	مدخل قانوني
5	النساء كضحايا لحروب الإبادة
5	التغيير على الأدوار النمطية للمرأة المهجرة قسرا
6	الفقدان وتشتيت العائلات
6	هدف الدراسة
6	أهمية الدراسة الاستكشافية
6	المنهجية
8	استعراض عام للمشكلة
11	أبرز القضايا التي كشفت عنها الدراسة الاستكشافية
11	القضية الأولى: الإقامة
12	القضية الثانية: الصحة والرعاية الصحية
13	أبرز القضايا على الصعيد الصحي
15	تطعيمات الأطفال
15	الأطفال الخدج
16	خدمات الرعاية الصحية للصحة الإنجابية للمهجرات قسرا
16	كبار السن والأمراض المزمنة
17	الحق في الصحة في القانون الدولي
17	الاستجابة الوطنية
18	تدخلات منظمة الصحة العالمية
19	أبرز التوصيات فيما يتعلق بالصحة
19	القضية الثالثة: التعليم
21	معاونة النساء في التعليم
22	إشكاليات التعليم الجامعي (من المجموعة البورمية التي نفذت بتاريخ 19 تشرين الثاني 2024)
23	الحق في التعليم والقانون الدولي
24	التعليم والاستجابة الميدانية
24	أبرز التوصيات فيما يتعلق بالتعليم
25	القضية الثالثة: السكن
26	الحق في السكن والقانون الدولي
27	الاستجابة الميدانية
27	توصيات بخصوص السكن
27	القضية الرابعة: الأمن الغذائي

29	الحق في الغذاء والقانون الدولي
30	الاستجابة الميدانية
30	أبرز التوصيات
30	القضية الخامسة: القضايا القانونية والحقوق
31	عدم إصدار الوثائق
31	التعرض للاستغلال
31	التبعية
31	وثائق الزواج
32	المواليد الجدد
32	القانون الدولي والثبوتية القانونية
32	الاستجابة الميدانية
33	توصيات عملية
33	القضية السادسة: الوضع الاقتصادي والحق في العمل
34	فرص العمل
35	المشاريع الصغيرة
36	الاستجابة الميدانية
36	توصيات بخصوص الوضع الاقتصادي والحق في العمل
37	القضية السابعة: الدعم النفسي والاجتماعي
37	الاستجابة الميدانية
38	توصيات على صعيد الدعم النفسي
38	القضية الثامنة: الانخراط في المجتمع المحلي والأمن والسلامة
39	القضية التاسعة: الأمن والسلامة
39	الأمن والأمان والقانون الدولي
39	الاستجابة الميدانية
40	توصيات بخصوص الأمن والسلامة
40	القضية العاشرة: حرية الحركة والتنقل
40	حرية الحركة في القانون الدولي
41	الاستجابة الميدانية
41	توصيات حول حرية الحركة
42	أبرز الاستنتاجات
42	خاتمة وتوصيات
44	توصيات مقدمة للمنظمات الدولية
45	توصيات المنظمات الأهلية الفلسطينية وتحديد المنظمات النسوية
46	توصيات المنظمات النسوية المصرية

مقدمة

في أعقاب حرب الإبادة الجماعية التي شنها الاحتلال الإسرائيلي، والتي تواصل القتل الجماعي والتهجير القسري وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وفي إطارها تستمر في تدمير مقومات الحياة وتفرغ شمال قطاع غزة من السكان وتشديد الحصار وتعطيل العمل الإنساني ومنع دخول المساعدات الإنسانية في إطار إمعانها في تنفيذ سياسة التجويع واستهداف المنشآت السكنية والمستشفيات والبنى التحتية ومراكز الإيواء وتجمعات النازحين وخيامهم وخيام الصحفيين والمؤسسات المدنية مقدمة الخدمات الإنسانية؛ برزت الهجرة القسرية كإحدى النتائج الإنسانية الأكثر مأساوية في تاريخ الشعب الفلسطيني ويعاني منها كل المجتمع، والنساء بشكل خاص، اللواتي يتحملن العبء الأكبر نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية والصحية وعدم القدرة على الوصول للخدمات وتهديد أمنهن وحياتهن.

الهجرة القسرية إلى جمهورية مصر العربية أصبحت خيارا اضطراريا للعديد من العائلات، ومن النساء اللواتي يبحثن عن ملاذ آمن بعيدا عن الحرب والدمار. تجسد هذه الهجرة انعكاسا صارخا لمعاناة النساء في غزة اللواتي يواجهن مزيدا من التحديات السياسية، والأمنية، والإنسانية، والاجتماعية، والنفسية.

تتضمن هذه التحديات فقدان السكن، والنزوح القسري داخل القطاع، والانفصال عن الأسرة، واستشهاد أفراد العائلة، وصعوبة الوصول للخدمات الأساسية، بالإضافة إلى مواجهة أخطار العنف والأوبئة في بيئات جديدة غير مأهولة في مخيمات النزوح، غالبا ما تترك النساء لمواجهة هذه الظروف بمفردهن نتيجة فقدان مصادر الدعم، سواء العمل أو العائلة، وغياب الدعم القانوني والاجتماعي اللازم لتخفيف معاناتهن.

تعد مسألة النساء المهجرات قسرا قضية حساسة تتطلب اهتماما خاصا من الجهات الوطنية ومن المجتمع الدولي، وعلى الرغم من وجود قوانين دولية تعنى بحماية اللاجئين والنازحين، إلا أن التحديات على أرض الواقع غالبا ما تعيق حصول النساء على الحقوق الأساسية. وتواجه النساء المهجرات قسرا من قطاع غزة قيودا تتعلق بوضعهن القانوني، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالاندماج في المجتمعات المحلية.

تأتي هذه الدراسة ضمن إطار مساعي المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" وبالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، لتسلط الضوء على الانتهاكات المتكررة الواقعة على الفلسطينيين والفلسطينيات بفعل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وضمن مسارات العمل في رصد الاحتياجات الناجمة عن الانتهاكات الواقعة على النساء الفلسطينيات

تحت الاحتلال الإسرائيلي، وفي خضم حرب الإبادة التي تنفذها دولة الاحتلال على المدنيين في قطاع غزة، واستمرار الحصار والتهجير القسري الذي أدى إلى تهجيرهم قسراً إلى جمهورية مصر العربية من قطاع غزة. وليس تحديد احتياجات النساء المهجرات قسراً من قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية بمجرد توثيق لمعانتهن فقط، بل هو محاولة لفهم العوامل المعقدة التي تؤثر عليهن وتقديم رؤية شاملة لاحتياجاتهن. وتهدف هذه الدراسة الاستكشافية إلى تسليط الضوء على ظروف المهجرات قسراً وتقديم توصيات عملية يمكن أن تسهم في تحسين أوضاعهن، وضمان حصولهن على الاحتياجات الأساسية وعلى الحماية والحقوق في ظل هذه الظروف الصعبة. يتطلب التصدي لآثار الحروب على النساء، تفعيل القانون الدولي الإنساني بشكل فعال، وتوفير حماية شاملة للنساء في النزاعات والحروب، كما يجب تصميم برامج دعم نفسي واجتماعي واقتصادي تركز على تمكين النساء الناجيات وتعزيز دورهن في بناء السلام وإعادة الإعمار.

مدخل قانوني

يعتبر القانون الدولي الإنساني المرجع الأساسي في أوقات الحروب والنزاعات، وهو مجموعة من القواعد التي تهدف إلى الحد من تأثيرات النزاعات المسلحة على الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال، وتقييد الوسائل والأساليب المستخدمة في الحروب. وتحمي اتفاقيات جنيف العام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية النساء بشكل خاص.¹ وتعتبر النساء جزءاً من الفئات المحمية في أوقات النزاع. وتشمل هذه الحماية ضمانات ضد العنف الجسدي وضد كل أشكال العنف، وتأمين الرعاية الصحية والحماية من العقاب الجماعي، والتهجير القسري، بالإضافة إلى ضمان المساواة في المعاملة. كما تؤكد اتفاقية اللاجئين لعام 1951 على حقوق الأشخاص النازحين، وتضمن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية لهم.² بالإضافة إلى ذلك، فإن القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن الدولي يركز على أهمية حماية النساء في النزاعات المسلحة وضمان مشاركتهن في عمليات السلام.³

¹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "ما هو القانون الدولي الإنساني؟". منشور قانوني نشر في تاريخ 5 تموز 2022، انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/jrXvf>
² المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). "اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين". انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/Lx1ti>
³ هيئة الأمم المتحدة للمرأة. "الدراسة العالمية حول تطبيق قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325". انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/LDQiE>

النساء كضحايا لحروب الإبادة

في الحروب والصراعات، تتحمل النساء العبء الأكبر بسبب أوضاعهن. في المجتمعات المتأثرة بالحروب، تشمل هذه الآثار القتل، والتجوع، والعنف، والاستغلال، والتهجير القسري. وتعاني النساء النازحات من فقدان المأوى وسبل العيش، ما يعرضهن لمزيد من المخاطر ونقص الخدمات الأساسية من رعاية صحية وغذاء ومياه نظيفة، ما يؤثر على النساء الحوامل والمرضعات بشكل خاص، وأيضاً فقدان والتشتيت الأسري. وتشتت العائلات يؤدي إلى زيادة أعباء النساء اللواتي يتحملن مسؤوليات إضافية لإعالة الأطفال وكبار السن والجرحى وذوي الإعاقة.

ما أسلفنا في ذكره سابقاً هو تماماً ما حدث مع الفلسطينيين/ات من قطاع غزة، إذ يشير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن حرب الإبادة على غزة أدت إلى نزوح حوالي مليوني فرد من غزة وشمال غزة إلى الوسطى والجنوب. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أدت حرب الإبادة على المدنيين في قطاع غزة إلى استشهاد أكثر من 50 ألف شخص في قطاع غزة، منهم 11,478 امرأة، 17,795 طفلاً، 1,060 مسناً، بالإضافة إلى 56 شهيد مجاعة، و11,000 مفقود/ة تحت الأنقاض، وأكثر من مئة ألف جريح وإصابة.⁴ كما تشير البيانات إلى أن 75% من البيوت تم تدميرها، وتدمير المستشفيات وخروجها عن الخدمة، وتدمير المدارس والجامعات والمسكن والبنى التحتية ومحطات تحلية المياه ومحطات الصرف الصحي وشبكات الاتصال وشبكات الكهرباء.⁵

التغيير على الأدوار النمطية للمرأة المهجرة قسراً

بشكل أساسي، في الحروب والصراعات، عادة ما تجبر النساء على تجاوز أدوارهن التقليدية في المجتمع. وتتحول النساء إلى معيلات رئيسيات للأسر بعد فقدان الأزواج أو الأبناء، وتتخرب النساء في أدوار اقتصادية أو سياسية لم تكن تشغلها من قبل.

*"المرأة لا تتوارى خلف الخوف من لهب الحرب، حقيقة أكدتها تجارب جميع الدول التي عاشت فترات طويلة من الحروب، المرأة التي تواجه ظروفاً تدفع بها إلى مواجهة مصير مجهول، تخرج على شكل نازحة أو مسعفة أو راصدة، وتصنع في مربعات النار أفعال السلام"
(منى الهيثم، عضو شبكة السلام النسوية)*

⁴- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين". انظر/ي الرابط التالي: <https://www.pcbs.gov.ps>
⁵- المصدر السابق.

الفقدان وتشيتت العائلات

يعد تشيتت العائلات من أبرز النتائج الكارثية لحروب الإبادة الجماعية والنزاعات المسلحة، وتفقد النساء أفراد عائلاتهم بسبب القتل والموت، والأسر، والهجرة القسرية، ما يترك أثرا نفسيا واجتماعيا عليهن. وتحمل النساء مسؤولية مضاعفة لإعادة بناء الروابط الأسرية المفقودة، وتعاني النساء من آثار نفسية مثل الاكتئاب والقلق بسبب صدمة الفقدان. وفي غياب الدعم الكافي، تواجه النساء تحديات طويلة الأمد في محاولة بناء حياتهم وأسرهن.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الاستكشافية إلى تحليل أوضاع النساء المهجرات قسرا في سياق حرب الإبادة على غزة والمستمرة منذ أكتوبر 2023 حتى الآن (ديسمبر 2024) مع التركيز على الفئات الأكثر تضررا مثل المريضات، والطالبات، والحوامل. وتسعى الدراسة الاستكشافية إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجههن على المستوى النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والحقوقى، وتقديم توصيات لبرامج التدخل الإنساني والحكومي والجهات الفاعلة التي تستجيب لاحتياجاتهن الخاصة وتضمن حقوقهن الأساسية. ويمكن تسخير المخرجات بشكل أساسي إلى توجيه السياسات والبرامج لمساعدة النساء النازحات بشكل أكثر فعالية، وذلك بعد الوصول إلى مجموعة من المخرجات:

- تقديم تحليل شامل لأوضاع النساء المهجرات قسرا.
- تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه المهجرات قسرا من النساء، والطالبات، والمريضات، والجريحات.
- اقتراح حلول عملية لتحسين ظروف النساء النازحات وتعزيز صمودهن.

أهمية الدراسة الاستكشافية

التهجير القسري يعد من أبرز القضايا السياسية والإنسانية الناجمة عن حرب الإبادة، مع تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على النساء والفتيات.

المنهجية

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة الاستكشافية، وذلك لفهم التحديات التي تواجه النساء النازحات، واكتشاف التجارب الشخصية من خلال مقابلات وشهادات مباشرة. وللتركز أكثر حول مجتمع الدراسة، فهو النساء المهجرات قسرا

من قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية خلال حرب الإبادة المستمرة حتى الآن، واللواتي هجرن منذ 7 أكتوبر حتى إغلاق معبر رفح بتاريخ 6-5-2024، وذلك لفهم احتياجاتهن الأساسية والتحديات التي تواجههن في ظل التهجير القسري وفقدان المأوى وغياب الأمان والحماية القانونية.

بشكل أساسي، أجريت المقابلات المعمقة مع النساء المهجرات قسرا، قائدات وناشطات سياسيات وفاعلات مجتمعا. أما بخصوص المجموعات البؤرية، فعقدت ثلاث مجموعات بؤرية على الشكل التالي:

• **مجموعة (1) النساء المهجرات قسرا:** اختيار عينة من المهجرات قسرا في جمهورية مصر العربية من فئات عمرية مختلفة ومناطق جغرافية متعددة.

• **مجموعة (2) النساء المريضا والمرافقات للمرضى:** النساء المريضا والجريحات المصابات بحرب الإبادة وتم تحويلهن للعلاج في جمهورية مصر العربية، وذلك لدراسة تأثير النزوح على صحة المرأة، مع التركيز على النساء الحوامل، والمصابات بأمراض مزمنة، وإمكانية حصولهن على الرعاية الصحية.

• **مجموعة (3) مجموعة الطالبات:** مجموعة من الطالبات المهجرات قسرا إلى جمهورية مصر العربية من الفئة العمرية 17 سنة إلى 22 سنة اللواتي تأثر تعليمهن بسبب حرب الإبادة والتهجير القسري. ويأتي استهداف هذه العينة لتحليل تأثير الحروب والنزاعات والتهجير القسري عليهن، بما في ذلك العوائق التي تواجه الطالبات في استكمال دراستهن، مثل غياب المدارس أو صعوبة الوصول إليها، وتأثير الظروف النفسية والاجتماعية على تحصيلهن الأكاديمي.

أما بخصوص المصادر الثانوية للدراسة، فتمت مراجعة الوثائق والتقارير الدولية والوطنية حول حرب الإبادة وأثرها على النساء.

نفذت الدراسة الاستكشافية حول الاحتياج في الفترة الواقعة ما بين شهر تشرين الأول من العام 2024 ولغاية نهاية شهر تشرين الثاني من نفس العام. وبخصوص الحيز الجغرافي للدراسة، فهو جمهورية مصر العربية ومناطق التهجير المؤقتة فيها، التي سنرجع عليها لاحقا في الدراسة.

ومن المهم جدا الإشارة إلى أن الدراسة تركز بشكل أساسي على الفئات الضعيفة التي تتطلب تدخلا خاصا، مع اعتبار الأبعاد الاقتصادية، والنفسية، والصحية، والتعليمية، والحقوقية.

استعراض عام للمشكلة

التهجير القسري نتيجة حرب الإبادة على غزة شكل أزمة سياسية وإنسانية متفاقمة أثرت بشكل كبير على النساء، فقد تسببت حرب الإبادة على قطاع غزة في نزوح ما يقارب 125,000 فلسطيني/ة من غزة، أكثر من 60% منهم نساء، و30% أطفال، و10% رجال، إلى جمهورية مصر العربية في الفترة ما بين 8 أكتوبر و5 حزيران، لحين إغلاق معبر رفح البري. وفقا لإحصائيات سفارة دولة فلسطين في القاهرة، فإن هذا العدد يشمل نساء وأطفالا وطلبة ومرضى وجرحى، وبخصوص عدد من تبقى حتى الآن في جمهورية مصر العربية، فهم فقط 105,000 نازح/ة فلسطيني/ة بعد مغادرة حملة الجنسيات والإقامات الأراضي المصرية، موزعين على مناطق مختلفة في الجمهورية، والغالبية العظمى تتركز في القاهرة وضواحيها، علما أن عددا منهم، وغالبيتهم مرضى ومرافقو مرضى، يتواجدون في مستشفيات ومراكز الاستشفاء في شمال سيناء.⁶

تمثل النساء اللواتي يرأسن عائلات النسبة الأكبر من المهجرين/ات قسرا، حيث خرجت العائلات تاركة أزواجهن في غزة نتيجة ظروف أعاققت خروجهم منها، إما أمنية أو بسبب الضائقة المالية أو بسبب عدم ترك وظائفهم ومصدر دخلهم، أكثر من 150 ألف مهجرة/ة غادروا غزة عن طريق التنسيقات (دفع مبلغ بقيمة 5 آلاف دولار للشخص الواحد) لشركة هلا، أو تنسيقات وزارة الخارجية المصرية، أو مرضى وجرحى تحويلات طبية، حيث غادر 10 آلاف مريض وجريح مع مرافقيهم، وغالبية المرافقين من النساء موزعون/ات على 160 مستشفى في جمهورية مصر العربية ومحافظة شمال سيناء وبقية المحافظات المصرية.⁷

أكثر من 125 ألف مهجر، منهم 10,000 مريض، استطاعوا الخروج بواسطة تحويلات طبية مع مرافقيهم، وغالبية المرافقين هم من النساء، تم توزيعهم/ن على 160 مستشفى في محافظات جمهورية مصر العربية (محافظة شمال سيناء وبقية المحافظات المصرية).⁸ بينما غادر قطاع غزة الآلاف من خلال التنسيقات عن طريق شركة "يا هلا" بدفع مبلغ 5,000 دولار أميركي على الشخص البالغ، و2,500 دولار على الطفل، وأيضا عبر تنسيقات وزارة الخارجية المصرية ودفع مبلغ 12,000 دولار للعائلة.⁹

⁶- خطاطبة، سارة. " السفير الفلسطيني بمصر: 105 آلاف فلسطيني دخلوا مصر من غزة". موقع المملكة الإلكتروني. نشر بتاريخ 21 آب 2024. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/hbFhy>

⁷- من مقابلة أجريت مع دياب اللوح | سفير دولة فلسطين في جمهورية مصر العربية – أجريت بتاريخ 2 تشرين الثاني 2024.

⁸- المصدر السابق.

⁹- من المجموعة البورية التي أجريت بتاريخ 10 تشرين الثاني 2024.

ولا توجد مناطق محددة رسميا من قبل الحكومة المصرية لتجمع وإقامة المهجرين قسرا إلى جمهورية مصر العربية. وفي نهاية شهر نوفمبر، وافق مجلس النواب المصري على المسودة النهائية لقانون لجوء الأجانب، وهو أول تشريع داخلي ينظم شؤون اللاجئين في مصر، وهذا القانون لم يتضمن مخيمات أو مناطق إيواء للاجئين، على غرار ما يحدث في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن، حيث حدد مخيما الأزرق والزعترى للاجئين، وهذا يعطي فرصة للمهجرين/ات قسرا من قطاع غزة للسكن في أي محافظة في جمهورية مصر العربية.

يواجه كل المهجرين والمهجرات قسرا مجموعة من التحديات الكبيرة التي تشكل أزمة إنسانية، وتحديدًا على النساء المهجرات، تشمل:

- الإقامة.
- السكن وفقدان المأوى.
- التعليم.
- الصحة وخدمات الرعاية الصحية.
- الأمن الغذائي.
- الاحتياجات القانونية (الحصول على الوثائق القانونية، الدعم القانوني، الانتهاكات القانونية).
- الفرص الاقتصادية (فرص العمل، العمل اللائق، نسبة البطالة بين المهجرات).
- الدعم المالي (المساعدات المالية، فرص إنشاء مشاريع).
- التحديات الأمنية والسلامة (الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي).
- العلاقة مع المجتمع المحلي.
- التنقل والحركة.
- الوضع النفسي والاجتماعي.

وبناء على ما ذكر سابقا من إطار قانوني في هذه الدراسة، تترتب مجموعة من التحديات، تحديدا فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف واتفاقية اللاجئين لعام 1951 لحقوق الأشخاص النازحين والقرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، التي يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

- محدودية الوصول إلى المتضررين والمتضررات المهجرات قسرا.

- نقص الموارد اللازمة لتوفير المساعدات والحماية.
 - عدم التزام بعض الجهات بالقوانين الدولية.
 - عدم تطبيق اتفاقية اللاجئين على الفلسطينيين.
 - غياب أي دور للمفوضية العليا للاجئين تجاه الفلسطينيين، لأن الجهة المنوط بها مساعدتهم هي وكالة غوث اللاجئين (الأونروا).
 - وكالة غوث اللاجئين لا تعمل إلا في المناطق الخمس للاجئين وهي (مخيمات قطاع غزة- مخيمات الضفة الغربية- مخيمات الأردن- مخيمات سوريا- مخيمات لبنان).
 - هناك موقف عربي وفلسطيني، وهو سياسي، يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وعدم التوطين.
 - عدم تطبيق القانون الدولي والإنساني، فهناك بعض الجهات العربية تحمل الاحتلال مسؤولية ما يحدث من انتهاكات داخل الأراضي الفلسطينية.
- يجب المطالبة بفتح المعابر وإدخال المساعدات الإنسانية والأدوية وسفر المواطنين والجرحى، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يقف عائقاً أمام ذلك بإغلاق المعابر وتدميرها والسيطرة عليها. هذا يمكن تحقيقه وإلزام دولة الاحتلال بتنفيذه، بالإضافة إلى تنفيذ التدخلات الفورية عبر مجموعة من الأجسام الدولية والجهات الإنسانية الفاعلة حول العالم:
- المنظمات الدولية مثل OCHA - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات الأمم المتحدة مثل (اليونيسيف- منظمة الصحة العالمية- منظمة الغذاء العالمي- الأونروا). هذه المؤسسات جميعها عليها العمل على توفير الخدمات الإنسانية والاستجابة العاجلة لمساعدة المهجرين/ات قسراً من مأوى- غذاء- تعليم- رعاية صحية.
 - المنظمات غير الحكومية- المحلية (مصرية وفلسطينية) والدولية، عليها الاستجابة العاجلة وتقديم خدمات مثل الدعم النفسي والاجتماعي والحماية.
- هذا الأمر ينطبق أيضاً على كل من الحكومة الفلسطينية والحكومة المصرية، وذلك عبر مراكز المسؤولية المختلفة. حيث من المفترض أولاً توفير المعلومات عن المهجرين/ات لتسهيل المعاملات واستصدار الوثائق الثبوتية والشهادات وكل ما يلزم من تأكيد الهوية الفلسطينية، وقانونية المعاملات، والتعليم، والتحويلات الصحية والتغطية المالية، وتسهيل وصول المساعدات والخدمات للمهجرين/ات.

أبرز القضايا التي كشفت عنها الدراسة الاستكشافية

قبل الخوض في أبرز المحاور أو القضايا التي كشفت عنها الدراسة الاستكشافية، لا بد من الإشارة إلى أن هنالك مجموعة من التحديات التي واجهتها معدة الدراسة، أحالت إلى صعوبات عدة في تحديد الصورة الأمثل للاحتياجات، مثل صعوبة الوصول لكافة المهجرين/ات في مصر بسبب توزيعهم على مناطق متعددة وكبيرة غير محصورة، وصعوبة التنسيق بين الجهات المختصة والمنفذة، ونقص الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات، وعدم توفير معلومات كافية حول المهجرين/ات (مكان إقامتهم، الأعداد الرسمية الدقيقة، التقسيم حسب الجنس أو النوع الاجتماعي والفئة العمرية).

القضية الأولى: الإقامة

تعتبر هذه "أم القضايا" كما وصفها سفير دولة فلسطين في جمهورية مصر العربية، سعادة السفير دياب اللوح، فهي قضية أكثر من 100 ألف مهجر/ة قسرا إلى جمهورية مصر العربية، حيث استقبلت جمهورية مصر العربية منذ السابع من أكتوبر حتى السادس من أيار 125 ألف مهجر قسرا. ومنذ وصولهم حتى الآن، لم يحصلوا على إقامة بعد انتهاء إقامة الدخول، وهي 45 يوما، ولم تجدد الإقامات لأي من المهجرين/ات الذين دخلوا الأراضي المصرية. ولقد قدمت الجهات السيادية الفلسطينية طلبا إلى الجهات السيادية المصرية بإصدار إقامات استثنائية لمدة سنة لحين انتهاء الحرب على غزة، وعودة المهجرين قسرا إلى ديارهم في غزة، وما زال الطلب قيد الرد.¹⁰

على الرغم من أنه تم تقديم بعض التسهيلات من جانب الحكومة المصرية التي كانت تتطلب ضرورة وجود إقامة مثل: فتح حسابات بنكية للفلسطينيين المهجرين قسرا، والسماح بالتملك للعقارات والسكن والإيجارات، وفتح مشاريع، ولكن ضمن إطار وشروط السياسات المصرية المعمول فيها. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الخدمات والتسهيلات أصبحت متاحة الآن ولا تتطلب شرط الحصول على إقامة.

ولكن تبقى العديد من القضايا المرتبطة بخدمات أساسية وحقوق إنسان أساسية مرتبطة وعالقة بموضوع الإقامة، أبرزتها النساء ضمن المقابلات والمجموعات المركزة، وشكلت عبئا كبيرا على النساء وتحديات كبرى ومعيقة لحياة النساء المهجرات قسرا، مثل الحق في التعليم الحكومي أو الخاص، والحق في الحصول على شهادات من وزارة التعليم المصري، والحق في العلاج في المستشفيات الحكومية، والحق في السفر والتنقل من وإلى جمهورية مصر العربية، والحق في النواحي أمام

¹⁰-من مقابلة دياب اللوح، ذكرت سابقا.

الهيئات القضائية. هذه قضايا ما زالت مرتبطة بالإقامة وتشكل تحديا للمهجرات، تحديدا العائلات التي ترأسها نساء والأكثر فقرا.

على صعيد الاستجابة الميدانية، قامت سفارة دولة فلسطين برفع طلب للحكومة المصرية، بطلب إقامات مؤقتة لمدة سنة للمهجريين قسرا، وما زال الرد قيد الانتظار. كما أن بعض المبادرات من قبل أفراد ومهاجرين قسرا أطلقت لمعالجة بعض القضايا كالتعليم والتأمين الصحي، في مواجهة عدم وجود إقامات للمهجريين/ات قسرا.

القضية الثانية: الصحة والرعاية الصحية

بلا شك، فإن ملف الصحة والرعاية الصحية يشكل واحدا من أبرز التحديات والمشكلات التي تواجه المهجرات قسرا، والتي يقصد بها موضوع علاج المرضى والجرحى وخدمات الرعاية الصحية. كشفت لقاءات المجموعة المركزة، وعبر ما صرحت به المريضات، عن أن هناك مشكلة كبيرة في التحويلات الطبية للمرضى بالمجمل، حيث تم تحويل غالبية مريضات السرطان إلى مستشفيات ليست متخصصة بعلاج الأورام. وصرحت إحدى المريضات التي حولت لمستشفى السويس، وهي مريضة سرطان (س.س) وكانت بحاجة إلى مسح ذري واستكمال العلاج الإشعاعي، بأن هذا المستشفى ليس متخصصا بعلاج الأورام، وهو مستشفى للأمراض الصدرية، ولم تتلق لمدة ثلاثة أشهر أي نوع من الفحوصات أو العلاج. وطلبت مغادرة المستشفى لمتابعة العلاج على حسابها الشخصي. وهذا ما صرحت به أيضا العديد من المريضات، تحديدا مريضات السرطان اللواتي اضطررن لشراء الخدمة الصحية، سواء على صعيد التصوير الطبي، وصور MRI، والفحوصات الأخرى، على حسابهن الشخصي، علما أنهن غير قادرات، ولا يملكن مبالغ تغطي العلاج، إلا أن بعض الجمعيات الأهلية والخيرية المصرية أسهمت بتغطية الفحوصات والعلاجات للمريضات.¹¹

بعض المريضات صرحن أن المستشفيات لا يوجد فيها العلاج والخدمة الطبية المطلوبة لحالتهن. بعض المستشفيات في شمال سيناء (العريش- بئر العبد- الشيخ زايد) تضم مئات المرضى مع مرافقيهم، ومن ينهي علاجه أو من لا يتوافر له علاج، يتم نقله/إلى مراكز أو مساكن استشفاء أو إقامة على حساب وإشراف وزارة التضامن المصرية، التي قامت بنقل المرضى ومن لا يرغب بالإقامة بالمستشفى إلى مراكز ومساكن خاصة بالوزارة (مساكن السبيل) في شمال سيناء. أما في محافظة القاهرة والمحافظات الأخرى، فتحت التضامن إسكانا خاصا بالمرضى مثل إسكان (الخيالة) ويضم 103 مريض

11 -من لقاء المجموعة المركزة لمريضات السرطان والجريحات المقيمت في إسكان الخيالة - مقابلة أجريت بتاريخ 5 تشرين الثاني 2024.

مع مرافقيهم. وبخصوص إسكان عمارات العبور، فهو التجمع الأكبر للمرضى ومرافقيهم، يذهبون للمستشفيات لتلقي العلاج عند الحاجة والعلاج والفحوصات من خلال جمعيات خيرية.

بالإضافة لما ذكر، هناك دار مسنو المعادي، التي تم نقل مئات المرضى لها مع مرافقيهم من النساء والأطفال. وهناك مستشفيات أخرى في أسبوط والأقصر، حيث يوجد آلاف المرضى، وغالبيتهم مرضى سرطان.

تم إجراء فحوصات طبية لكل المرضى ومرافقيهم لحظة وصولهم للمستشفيات المصرية، وتحديدًا فحوصات التهاب الكبد الوبائي الذي انتشر بشكل كبير في قطاع غزة نتيجة شرب المياه غير الصالحة للشرب، وأثبتت النتائج إصابة أكثر من ثلث المرافق/ات للمرضى وبعض المرضى بالتهاب الكبد الوبائي، ما أدى إلى حجرهم وتلقيهم العلاج المناسب لحين الشفاء، وغالبية المصابين من النساء والأطفال المرافق للمرضى.

من المهم الإشارة إلى أن عددا كبيرا من المرضى تم نقله إلى المستشفيات المصرية، في حين ينتظرون تحويلهم للعلاج في الإمارات أو تركيا. وهناك مشكلة الجرحى والجرحيات الذين بترت أطرافهم في حرب الإبادة في غزة، فهم بحاجة إلى تركيب أطراف صناعية، وما زالوا ينتظرون.

أبرز القضايا على الصعيد الصحي

توفر وزارة الصحة المصرية وجبات غذاء للمرضى داخل المستشفيات المصرية، كما يغطي بنك الطعام المصري غالبية المرضى في مستشفيات شمال سيناء بوجبات ساخنة يومية وكوبونات غذائية بشكل شهري، تشمل المرضى والمرافقين الذين يمكنهم في المستشفيات وعمارات السبيل في شمال سيناء. وغالبية المرضى في محافظات جمهورية مصر العربية يقولون إن ما يقدم لهم من مساعدات غذائية غير مناسبة، فغالبية العظمى منهم مرضى سرطان، والمساعدات الغذائية عادة ما تكون معلبات وتحتوي على مواد حافظة مضرّة لهم.

غالبية المريضات أعربن عن تضيق حرياتهم بالتنقل والحركة، حيث لا يسمح للمرافقين بمغادرة المستشفى إلا بعد فحص وإذن وللضرورة القصوى جدا، وأن هناك تشديدات أمنية كبيرة عليهم، ما اضطر الكثير من المرضى ومرافقيهم لتقديم طلب لسفارة فلسطين لإخراجهم من المستشفيات على عاتقهم الشخصي، وهذا يعني خروجهم من منظومة العلاج الحكومي.

جزء كبير من المريضات اللواتي تم إجراء المقابلات الموسعة معهن، صرحن أنهن خرجن بتقارير طبية لاستكمال علاج إشعاعي أو كيميائي أو بيولوجي بعد فحوصات أكدت الإصابة بمستشفيات الضفة الغربية وقطاع غزة قبل بدء الحرب،

اضطرن للخروج للعلاج في المستشفيات المصرية التي أعادت الفحوصات والنتائج، وأثبتت عدم الإصابة وعدم الحاجة للعلاج، وهذا أكدته عشرات المريضات.

كما أعربت المريضات عن أنهن بحاجة إلى جلسات دعم نفسي نتيجة الضغوطات النفسية وشعور فقدان جراءة الحرب وترك عائلاتهن في غزة. إحداهن صرحت أنها أصيبت بالحرب، وعندما وصلت للمستشفيات المصرية، أجريت لها عمليات لاستخراج الشظايا فقدت على أثرها النظر، وعلمت لاحقاً أن زوجها في غزة أصيب بالحرب نتيجة قصف المكان الذي نزح إليه ولم يخبرها بإصابته ووصفه بالجرح، خوفاً من أن تبكي ويؤثر على عينيها، مع العلم أنها فقدت البصر ولم تخبره بذلك. وصرحت بعض مريضات السرطان اللواتي تم تحويلهن للعلاج من غزة إلى مستشفيات جمهورية مصر العربية، أنهن حولن إلى مستشفيات غير متخصصة بعلاج الأورام مثل مستشفى السويس، ما اضطرت المريضات لطلب المغادرة بعد أشهر دون تلقي العلاج إلى إسكان الخيالة، وهو إسكان بإشراف ومسؤولية وزارة التضامن الاجتماعي المصري، حيث توفر الإقامة والمصروف المحدود للمريضات. في حين حصلت المريضات على مساعدات للعلاج والفحوصات من جمعيات خيرية مصرية في مستشفيات مثل الدمرداش ومستشفى سوهاج، ما يضطر المريضات للسفر لساعات طويلة للحصول على العلاج الكيماوي والإشعاعي. علماً أن هناك مستشفيات في داخل القاهرة تقدم هذه الخدمات، ولكن لا تشملها تغطيات مالية أو تحويلات.¹²

توفيت 10 نساء مريضات بالسرطان في جمهورية مصر العربية من المريضات المحولات للعلاج، وتم دفنهن في مقابر منظمة التحرير الفلسطينية، وتركت مرافقات المريضات في المستشفى لعدم توفر مكان إقامة أو لعدم قدرتهن على استئجار سكن، في حين أن هناك حالتي وفاة لمريضتين في إسكان التضامن (الخيالة)، فقد توفيت مريضة واستلمت المرافقتان وهما شابتان بعمر 19 سنة و22 سنة، أمراً لمغادرة السكن نتيجة وفاة المريضة. وانتهت مدة الإنذار بالإخلاء ولم تطرد حتى الآن الشابتان.¹³

كما صرحت النساء في المجموعة البؤرية التي أجريت بتاريخ 5 تشرين الثاني 2024 (الخاصة بمريضات السرطان)، أنهن لا يعرفن أين يذهبن، ولا توجد لديهن عائلات يذهبون إليهن ولا أقارب، ولا يوجد لديهن مصدر دخل أو قدرة مالية على استئجار سكن، إضافة إلى أنهن خرجن من تحت القصف والدمار في غزة، ولا يحملن أي أوراق ثبوتية أو شهادات ميلاد أو شهادات دراسية لدخول سوق العمل، وقد أبلغن سفارة دولة فلسطين، ولكن لم يتلقين أي رد أو مساعدة:

¹²- من مقابلة المجموعة المركز للمريضات السرطان بتاريخ 5 تشرين الثاني 2024.

¹³- المصدر السابق.

- أبدت بعض المريضات اللواتي تمت مقابلتهن أنهن تلقين معاملة جيدة من الأطباء والطبيبات والممرضين/ات بالمستشفيات، لكن تلقي العلاج كان محدودا، وفي بعض الأحيان، كانت المعاملة غير جيدة.
- المستشفيات كانت بمثابة مناطق معزولة، فمن الصعوبة استقبال زائرين إلا بشروط صعبة جدا وتنسيق عالي المستوى، ما ترك المريضات تحديدا عرضة للعزلة النفسية والاجتماعية.
- بعض المريضات صرحن أنهن كن بصعوبة يحصلن على وسائل لمتابعة أخبار حرب الإبادة على غزة والاطمئنان على أوضاع ذويهن، إلا عبر الجوالات وشبكات التواصل الاجتماعي المحدودة.
- أعربت المريضات عن أن المجتمع المحلي كان يقدم المساعدات في بعض المناطق للمريضات من ملابس وأحيانا نقدا أو شرائح اتصالات أو وجبات غذائية.

تطعيمات الأطفال

صرحت غالبية النساء اللواتي تمت مقابلتهن أن أطفالهن تلقوا التطعيمات في مشاف وعيادات خاصة وعلى حسابهن الشخصي، وأنهن يجهلن أماكن ومراكز التطعيم، كما أن نظام التطعيمات المعمول به في جمهورية مصر العربية مغاير للنظام في فلسطين المحتلة، وهذا سبب إشكاليات كبيرة في متابعة تطعيم الأطفال.¹⁴

قامت سفارة دولة فلسطين، وبالتنسيق مع وزارة الصحة الفلسطينية ومنظمة اليونيسف، بالإعلان عن افتتاح مراكز التطعيم للأطفال من عمر سنة إلى 11 سنة، وتحديدًا تطعيم شلل الأطفال، وأعلنت السفارة عبر صفحتها عن المراكز المفتوحة وعناوينها،¹⁵ في حين أن غالبية المبحوثات صرحن أنه لا يوجد لديهن علم بذلك وأنهن لا يتابعن صفحة السفارة.

الأطفال الخدج

شهد العالم أجمع الانتهاك الذي تعرضت له المستشفيات في قطاع غزة، وتحديدًا مستشفى الشفاء ومستشفى النصر للأطفال، حيث تم قصف وتدمير المستشفيات، وطلب إخلاء وإجلاء المرضى، ومن ضمنهم 35 طفلا من حضانة الأطفال الخدج، وإجلاؤهم إلى جمهورية مصر العربية بعد تنسيق وجهود وتدخل كبير من منظمة الصحة العالمية لتلقي الرعاية والعلاج. توفي البعض وتبقى 28 طفلا، مع العلم أنه تم إجلاؤهم من غزة دون الأم أو مرافقين، منهم من توفوا ومنهم من أتموا

¹⁴- من المجموعة البورنية التي أجريت بتاريخ 10 تشرين الثاني 2024.

¹⁵- من مقابلة دياب اللوح، ذكرت سابقا.

علاجهم، وهم موجودون في رعاية مؤسسة مصرية متخصصة برعاية الأطفال، وبعضهم مجهول النسب، وجار البحث عن سجلهم المدني والبحث عن أقاربهم، إذ لا توجد معهم أي أوراق ثبوتية، فقد خرجوا فقط بأسماء فردية أو زوجية، والأسماء الزوجية لا توجد مشكلة في التعرف عليهم، لكن الفردي، ما زالت مشكلة تعريفهم قائمة.¹⁶

خدمات الرعاية الصحية للصحة الإنجابية للمهجات قسرا

أعربت غالبية المهجات اللواتي شاركن في المجموعات البؤرية، أنهن لم يتلقين أي نوع أو خدمة صحية تتعلق بالصحة الإنجابية، وليست لديهن أي معرفة حول مراكز جمعيات أهلية أو حكومية يمكن أن تقدم لهن الخدمة على غرار غزة، وعيادات الأونروا، والجمعيات الصحية، والنسوية.

أما بخصوص النساء الحوامل، فأعربت المشاركات عن أنهن لا يحظين بأي رعاية صحية ولا معرفة لديهن عن أماكن تقديم خدمات الصحة الإنجابية والحصول على الفحص، أو التصوير، أو المتابعة، أو وسائل منع الحمل، أو تنظيم الأسرة، ما يضطرهن للذهاب إلى العيادات الخاصة، وهي غالية التكلفة، وليس بمستطاع الجميع دفع هذه المبالغ، لذلك لا يسعين للحصول على هذه الخدمات.¹⁷

مؤسسة الحق التركية

تعمل في جمهورية مصر العربية لتقديم خدمات للاجئين العرب، وتعمل حاليا مع المهجات قسرا من غزة في جمهورية مصر العربية، وتقدم مساعدات نقدية، ومساعدات غذائية، وأيضا قدمت خدمات في شهر أكتوبر الوردية، كفحص النساء النازحات متلقيات الخدمة، وتوقيع اتفاقية مع مركز بهية لسرطان الثدي، وتم إجراء فحص مبكر لسرطان الثدي لـ 23 امرأة من المهجات، وكانت النتيجة أن 7 نساء مصابات بسرطان الثدي، أي ما نسبة 31%، وهذا مؤشر خطير جدا.¹⁸

كبار السن والأمراض المزمنة

يعاني كبار السن من المهجرين/ات، نساء ورجالا، من صعوبات كبيرة في الحصول على علاجات الأمراض المزمنة (السكر- الضغط- القلب- هشاشة العظام)، حيث كانوا يتلقون هذه الخدمات مجانا من وكالة غوث اللاجئين الأونروا في غزة، والآن

¹⁶- المصدر السابق.

¹⁷- من المجموعة البؤرية التي أجريت بتاريخ 10 تشرين الثاني 2024.

¹⁸- من مقابلة هاتفية أجريت مع لينا أبو عامر، منسقة مشاريع الإغاثة في جمعية الحق التركية.

يضطرون لشرائها بمبالغ باهظة، وأحيانا يصعب الحصول عليها، حيث إن جميع كبار السن منكشفون ماليا ولا توجد لهم مصادر دخل (استفدوا مدخراتهم بالإيجار ودفع تنسيق السفر).

الحق في الصحة في القانون الدولي

يتضمن القانون الدولي الإنساني أحكاما عديدة ترمي إلى حماية صحة المدنيين أثناء الحروب والصراعات، فالقانون الدولي الإنساني يكفل الحق في الصحة والعلاج. وتندرج قواعد القانون الدولي الإنساني على الصحة ضمن عدة فئات تحتاج إلى مساعدة طبية وقواعد تحمي المنشآت الطبية والعاملين بها والمؤن الطبية وقواعد تتعلق بأعمال الغوث. الحق في الصحة هو حق يكفله عدد من صكوك حقوق الإنسان، فالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يقر أنه (يحق لكل إنسان التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه)، وعلى الدول اتخاذ التدابير لتنفيذ ذلك.

الاستجابة الوطنية

- سفارة دولة فلسطين في جمهورية مصر العربية أكدت أن أي نازح/ة من قطاع غزة متواجدة/ة في مصر يحتاج لدخول مستشفى أو إجراء عملية جراحية، عليه/ا أن يتقدم بطلب للسفارة ويحصل على تحويلة طبية وتغطية مالية لإجراء العملية في المستشفيات المصرية، وتشمل التحويلة أيضا اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا والأردن.
- عالجت سفارة دولة فلسطين موضوع التأمين الصحي للموظفين العسكريين الذين وصلوا جمهورية مصر العربية ويتم علاجهم ضمن تأمين صحي في مستشفى فلسطين.
- تعمل سفارة دولة فلسطين مع وزارة الصحة المصرية والهلال الأحمر المصري على تأمين دخول المهاجرين/ات إلى المستشفيات المصرية ومستشفى فلسطين لتلقي العلاج وتلقي الخدمات الطبية، وما زال التنسيق جاريا بين الجهات الثلاث، ولكن لم ينضج بعد وما زال خاضعا للنقاش. بالإضافة إلى ذلك، تعمل سفارة دولة فلسطين، وبالتعاون مع وزارة الداخلية الفلسطينية في رام الله، على استخراج جوازات سفر للمرضى والمريضات مجانا ودون دفع أي رسوم، وأيضا للمرافقين/ات.
- بتاريخ 2024/8/18، أعفي المرضى والمرافقون الموجودون بالمستشفيات من رسوم جواز السفر (ليس الذين غادروا المستشفيات).

- كما قدمت سفارة دولة فلسطين، بالتنسيق مع لجنة شؤون اللاجئين، مبلغا ماليا كدعم لكل مريضة ومرافقة \$200 للمريضة و\$100 للمرافقة.

- كما قدم مكتب الرئيس أيضا مساعدة للمرضى والمريضات ومرافقيهم، مبلغا قدره \$200 وكل مرافق \$100.

تدخلات منظمة الصحة العالمية

- قدمت أدوية وعلاجات للمستشفيات المصرية كدعم للمرضى القادمين من غزة ومساهمة في توفير علاجاتهم عبر اتفاقية مع وزارة الصحة المصرية.

- بعض المستشفيات التابعة لجمعيات خيرية قدمت بعض الخدمات من عمليات وفحوصات وتصوير إشعاعي مجانا للمرضى الذين استطاعوا الوصول لهذه الخدمات.

- تم تشكيل لجنة صحية من وزارة الصحة المصرية (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية، والهلال الأحمر الفلسطيني، لمتابعة أوضاع المرضى وتقييم أوضاعهم وإمكانية رصد احتياجاتهم، تحديدا من هم خارج المنظومة الصحية للتحويلات ومناقشة إمكانية تسهيل وصول المهجرين/ات إلى الخدمات الصحية.

- منظمة الصحة العالمية تسعى لتوقيع اتفاقية مع وزارة الصحة الفلسطينية برام الله والبحث عن مصادر تمويل.

- الأونروا لا تتدخل ولا تقدم خدمات بسبب وضعها السياسي ووضع المهجرين/ات قسرا، حيث تقتصر خدماتها على مناطق اللاجئين الخمس، ولا تعمل في جمهورية مصر العربية، لأنها ليست ضمن نطاق عملها.

- عقدت منظمة الصحة العالمية 3 اجتماعات لإعداد مسح مع وزارة الصحة الفلسطينية حول إمكانية دعم خدمات الرعاية الأولية (التطعيم- الصيدلانية- الرعاية الأولية)، وهذه غالبيتها خدمات صحية للنساء أولا، وتؤثر على حقهن في الخدمات الصحية.

- وزارة الصحة الفلسطينية طلبت من منظمة الصحة العالمية أن تتحمل مسؤولية الخدمات الصحية للنازحات الفلسطينيات من قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية، وما زال النقاش معها حول الموضوع مستمرا.

أبرز التوصيات فيما يتعلق بالصحة

- 1- ضرورة توفير تأمين صحي للمهجريين/ات، تحديدا موظفي الحكومة الذين تستقطع من رواتبهم مخصصات التأمين، وكذلك جميع المهجريين.
- 2- ضرورة التشبيك مع جمعيات خيرية وأهلية بمصر لتقديم خدمات مجانية لصحة المرأة وكبار السن.
- 3- المنظمات الدولية تمول الجمعيات المصرية لتسهيل عملها وتدخلاتها مع المرضى المهجريين.
- 4- إعفاء النساء والأطفال وكبار السن من رسوم العلاج والخدمات الصحية في مستشفى فلسطين أو المستشفيات الحكومية المصرية.
- 5- ضرورة تنسيق أعلى لسفارة فلسطين مع المنظمات الدولية لمساعدة ودعم المرضى.
- 6- ضرورة توفير نقاط صحية طارئة في أماكن تجمعات فلسطينية تتلقى الرعاية الأولية الصحية.
- 7- إعفاء العائلات التي لا مصدر دخل لها وكبار السن وعائلات ترأسها نساء، من رسوم التأمين الصحي في حالة توفره.

القضية الثالثة: التعليم

تعتبر قضية التعليم من أبرز المشاكل التي عبرت عن المهجرات قسرا من غزة إلى جمهورية مصر العربية، حيث تعاني المهجرات من مشكلة التعليم، تحديدا للطلبة والطالبات في السنوات الدراسية الأساسية، حيث حرم الطلبة من غزة من سنتهم الدراسية 2024/2023 بعد بدء حرب الإبادة منذ أكتوبر، وتحولت المدارس إلى مراكز إيواء ونزوح للمواطنين من شمال غزة إلى جنوبها، ومن ثم من رفح إلى وسط القطاع.

وبعد التهجير القسري إلى مصر، عانت غالبية الأسر من عدم تمكن أبنائها من الالتحاق بالمدارس لعدم حصولهم على إقامة، ما يعيق التحاقهم/ن بالمدارس الحكومية. أما المدارس الخاصة والأجنبية، ففتحت أبوابها للالتحاق لكن بشرط عدم الحصول على شهادات، ودفع رسوم عالية جدا تتراوح من 20,000 جنيه مصري إلى 60,000 جنيه مصري للطلاب/ة¹⁹،

¹⁹- من المجموعة البؤرية التي أجريت بتاريخ 10 تشرين الثاني 2024.

بمعنى أن تكلفة الدراسة لأكثر من طالب من العائلة تتجاوز إمكانيات العائلة المالية بكثير. وكان قد وصل إلى جمهورية مصر العربية حوالي 20,000 طالب مدرسة، وعشرة آلاف طفل طالب تمهيدي دون السادسة.²⁰

صرح سفير دولة فلسطين في جمهورية مصر العربية "أن التعليم يتعرض لتدمير ممنهج من قبل الاحتلال، وقد تعطل في قطاع غزة في العام الدراسي 2023-2024". وقامت السفارة، بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بمعالجة القضية بشكل سريع من خلال تنظيم عملية التعليم عن بعد، حيث أنشأت رابط التعليم عن بعد (Teams) وأعلنت السفارة عن رابط التسجيل، وسجل 19,936 طالبا وطالبة تم التحاقهم بمدارس الوزارة في الضفة من خلال التعليم عن بعد. وقسمت عملية التسجيل على مستويات مختلفة:

- على صعيد المستوى الأول، سجل فيها 9,052 طالبا لاستكمال دراستهم، وحصلوا على شهادات، وأنجزوا العام 2023-2024. وتبقى حوالي 10,884 وصلوا جمهورية مصر العربية متأخرين في نهاية شهر أبريل، وهم من التحقوا خلال المرحلة الثانية 2024-2025 من الصف الأول حتى الثاني عشر. تم التنسيق مع وزارة التربية والتعليم المصرية لترتيب امتحانات طلبة الثانوية العامة في الدوريتين الأولى والثانية 1,107 طلاب وطالبات، وهناك استكمال بشهر ديسمبر للدورة الثالثة لمن لم يلتحق/ن بالدورة السابقة.²¹
- أكثر من 60% من المتقدمات لامتحانات الثانوية العامة في جمهورية مصر العربية من الإناث اللواتي هجرن قسرا إلى مصر.
- فيما يتعلق بالتعليم الأزهرى، أعلنت معاهد الأزهر عن دعمها للنازحين والنازحات من الطلبة وفتحت أبواب التسجيل المجاني لعدد 6,000 طالب وطالبة للدراسة منذ الصف الأول حتى الثاني عشر.²²
- الإشكالية في التعليم الأزهرى أنه يدرس المنهاج المصري، وهو يستند على مواد دينية أعلى بكثير من بقية المواد، وهذه المسألة ستؤدي إلى أزمة كبيرة عند العودة إلى غزة بعد انتهاء الحرب، علما بأن التعليم الأزهرى فتح مجانا للطلبة النازحين/ات من قطاع غزة، ولكن توجد فيه مشكلة، أن معهد الأزهر يخصم سنة أو سنتين دراسيتين للطلبة المسجلين، وهذا يشكل مخاوف كبيرة عند الكثير من الأهالي.²³

²⁰- من مقابلة دياب اللوح، ذكرت سابقا.

²¹- المصدر السابق.

²²- المصدر السابق.

²³- من المجموعة البؤرية التي نفذت بتاريخ 10 تشرين الثاني 2024.

- على صعيد التعليم الجامعي، حوالي 13,000 طالب/ة فلسطيني/ة يدرسون في الجامعات المصرية، 70% منهم هم من طلبة قطاع غزة. 5,000 طالب وطالبة من المهجرين قسرا بعد حرب الإبادة وصلوا إلى جمهورية مصر العربية للالتحاق في الجامعات المصرية.²⁴

معاناة النساء في التعليم

- غالبية النساء أعربن عن أن المسؤولية تقع كاملة على النساء في متابعة أطفالهن، وتعليمهم عن بعد، حيث تلتزم النساء بشكل يومي في البيت بحضور ومتابعة أولادهن في ساعات التعليم عن بعد:
- هناك إشكاليات بأن الفصول الدراسية مكتظة، حيث تضم 200 طالب وطالبة.
 - هناك مشكلة تحديدا لدى العائلات المستورة، وكل العائلات تقريبا، بتوفير أجهزة الحاسوب والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية لاستخدامات التعليم عن بعد.
 - تقع على عاتق الأمهات متابعة الدروس والواجبات وأيضا متابعة شؤون العائلة. بالإضافة إلى المتابعة في التسجيل في السفارة وتسليم الأوراق والحصول على الشهادات، وهي مسؤولية كبيرة، حيث يتوزع المهجرون في مناطق متفرقة في جمهورية مصر العربية.
 - عدم توفر الكتب المدرسية، ما يضطر الطلبة والأمهات إلى تصوير الأوراق والكتب.
 - أبدت النازحات أن التعليم "أونلاين"، على الرغم من أنه متعب وليس سهلا للطلبة الأطفال الذين يشعرون بالضغط النفسي؛ أفضل من المقترحات الأخرى، سواء التعليم غير الرسمي أو التعليم الأزهري، حيث إن الطلبة سيحصلون على شهادات من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية برام الله وأيضا يدرسون منهاجا فلسطينيا.
 - التعليم الأزهري يتبع نظام التعليم المصري ويدرس المنهاج المصري وليس الفلسطيني، وهذه تشكل مشكلة عند العودة إلى غزة بعد انتهاء الحرب.²⁵

²⁴- من مقابلة دياب اللوح، ذكرت سابقا.

²⁵- من المجموعة البؤرية التي نفذت بتاريخ 10 تشرين الثاني 2024.

إشكاليات التعليم الجامعي (من المجموعة البؤرية التي نفذت بتاريخ 19 تشرين الثاني 2024)

- الطالبات المهجرات قسرا أفدن أن الرسوم الجامعية الباهظة تمنعهن من الالتحاق بالتعليم الجامعي، فمثلا: قيمة الرسوم \$6,000 رسوما جامعية، و\$2,000 رسوم التسجيل الجامعي، و\$125 حجز مقعد، و\$300 فحص طبي كوافدين أو أجنب.
- هذه المبالغ لا يمكن أن تتوفر للعائلات النازحة، وتحديدًا من لديها أكثر من طالب/ة جامعي/ة، وفي حال كان هنالك إمكانية مادية، تكون لمصلحة الطلبة الذكور أو الأبناء الذين يدرسون في كليات الطب.
- تكلفة السكن مرتفعة، حيث يضطر الطلبة إلى استئجار سكن في مناطق القبول الجامعي وأحيانا خارج القاهرة.
- أعربت سمر، وهي إحدى اللواتي شاركن بالمجموعة المركزة للطالبات أنها أنهت سنتين دراسيتين في غزة قبل الحرب، وحاولت الالتحاق بجامعة في مصر هي وأخوها المتفوق في امتحانات الثانوية العامة هذا العام، إلا أن الرسوم الباهظة لم تسمح لهما بالالتحاق بالجامعة.
- هنالك مشكلة واجهت الذين أنهموا سنوات دراسية في غزة، وهي عدم قدرتهم على استكمال الدراسة الجامعية في جامعات مصر، حيث طلبت منهم الجامعات التسجيل كطلبة جدد من السنة الأولى وبرسوم باهظة، وهؤلاء يشكلون حوالي أكثر من 2000 طالب/ة استنكفوا عن الدراسة الجامعية.
- فتحت جامعات غزة التعليم عن بعد للطلبة في غزة ومصر وأي مكان آخر للالتحاق واستكمال الدراسة، فالتحق أكثر من 2,000 طالب/ة بالتعليم الجامعي عن بعد مع جامعات غزة، وبعض جامعات الضفة الغربية التي فتحت فرصة التعليم عن بعد.
- يستفيد الطلبة الفلسطينيون من منحة 50% من الرسوم الجامعية، من خلال سفارة فلسطين ووزارة التربية والتعليم العالي المصرية، ولكن تبقى الرسوم خارج قدرة العائلات من قطاع غزة.
- تواجه الطالبات والطلبة المهجرون قسرا صعوبة في الحصول على الأوراق الثبوتية والشهادات وكشف الدرجات من الجامعات في غزة، وذلك بسبب تدمير غالبية الجامعات والأنظمة. وجامعات غزة أيضا تطلب من الطلبة دفع الرسوم الجامعية لكي يكملوا دراستهم عن بعد، وهذه مشكلة كبيرة، حيث إن الطلبة سواء بغزة أو خارج غزة لا تتوفر لديهم القدرة على دفع الرسوم، وهذا يعني أن الطالبات لن يستكملن دراستهن الجامعية.

- طالبات التخصصات العملية يعانين من مشكلة عدم وجود فرص متاحة للتدريب العملي مثل: كليات الطب، والهندسة، والتمريض، والتربية، حيث لا يسمح لهن بالالتحاق بالتدريب العملي في الجامعات المصرية أو المعامل الجامعية، فذلك يتطلب وجود اتفاقيات موقعة بين الجامعات الفلسطينية بغزة والجامعات المصرية، وهذه مشكلة تحديدا لطلبة الجامعة الإسلامية، إذ لا توجد بروتوكولات موقعة بينهم.
- لا يحتسب عدد الساعات والسنوات الدراسية لمن يقبل بالجامعات المصرية، حيث يضطر الطلبة لفقدان سنوات دراسية لصالح استكمال التعليم في الجامعات المصرية والبدء من جديد.
- يطلب من الطلبة الحاصلين على قبول جامعة الحصول على إقامة، وهذا يتطلب دفع مبلغ \$180 رسوم إقامة.

استعراض حالة

(أميرة طالبة في الفصل الأخير كلية تمريض في الجامعة الإسلامية، مطلوب منها إنهاء ساعات التدريب العملي في المستشفيات الجامعية في مصر أو مستشفيات خاصة أو حكومية. تقدمت بطلب للتدريب في الجامعات ووزارة الصحة المصرية ولم تحصل على موافقة لأن الجامعة الإسلامية ليست لها أي اتفاقيات مع وزارة الصحة المصرية).

الحق في التعليم والقانون الدولي

الحق في التعليم هو حق معترف به في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافة وفي جميع الصكوك الإقليمية، وعلى الرغم من أن الغرض من هذه الأحكام هو كفالة حق حصول الأطفال على التعليم، فإن من الواضح أن هذا الحق مكفول للجميع دون تفرقة على أي أساس بما في ذلك التفرقة على أساس الجنس.²⁶

بالإضافة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" بموجب المادة العاشرة، التي تنص على أنه:

- على الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم.

- بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، على الدول المضيفة أن تمنح اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخص التعليم الأولي، ويجب منح اللاجئين أفضل معاملة ممكنة.²⁷

²⁶- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

²⁷- من موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNCHR).

التعليم والاستجابة الميدانية

- تعتبر استجابة وزارة التربية والتعليم الفلسطينية سريعة وتدخل عاجلا لمساعدة الطلبة بالالتحاق بالتعليم وحماية حقوقهم.
- المؤسسات الدولية مثل: مؤسسة إنقاذ الطفل واليونيسف تقوم بدعم وزارة التربية والتعليم ودعم الطلبة من خلال تقديم دعم مالي لوزارة التربية والتعليم لخدمة برنامج التعليم عن بعد.
- مؤسسة إنقاذ الطفل غطت مواصلات طلبة الثانوية العامة الذين تقدموا لامتحانات 2023-2024 في مدرسة تحيا مصر التي تبرعت بها وزارة التربية والتعليم المصرية لتقديم امتحانات الثانوية العامة.
- مؤسسة united for gaza مولت مدرسة أهرامات الأمل وهي مبادرة للتعليم غير الرسمي أطلقت من مبادرين/ات فلسطينيين/ات "الناشطة مروة أبو دقة" well-being and education وحصلت أيضا على تمويل من خلال مؤسسة "إنسانيون بلا حدود".
- منظمة خدمات الباكستانية لتمويل التعليم غير الرسمي قدمت تمويلا لمبادرة أهرامات الأمل.
- منظمة إمداد النرويجية تبرعت بـ 200 ألف جنيه لدعم مدارس أهرامات المستقبل غطت فيها تكلفة الكتب والقرطاسية للطلبة.

نقطة ضوء

أطلقت مبادرة "أهرامات الأمل" لمساعدة الطلبة المهجرين قسرا في جمهورية مصر العربية لمواصلة التعليم. ومن خلال دعم جامعة بدر باستخدام مقرات مدارسها، افتتحت ستة فروع لمدارس أهرامات الأمل تضم 3500 طالب من المرحلة الابتدائية الأولى حتى الحادية عشرة يعمل فيها متطوعون/ات من المهجرين قسرا عددهم 225 مدرسا وأخصائيات نفسيات يقدمن الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال وأيضا طاقم تدريسي طوعي يدرس المنهاج الفلسطيني.

أبرز التوصيات فيما يتعلق بالتعليم

- ضرورة التنسيق من قبل وزارة التربية والتعليم مع المبادرات والاعتراف بها وتوثيق شهادات للطلبة بعد التقييم.
- ضرورة اهتمام وزارة التربية والتعليم بافتتاح مدارس تتبع لها في مناطق تجمع المهجرين/ات.
- ضرورة توفير كتب المنهاج الفلسطيني.
- دعم الطلبة والعائلات التي ترأسها نساء ولديها أكثر من طالب بأجهزة اللابتوب والتابلت والأجهزة الذكية.
- الإسراع بتوقيع بروتوكولات للجامعات مع وزارة التعليم العالي بمصر.

- توفير منح طلابية للجامعات.
- تشكيل صندوق دعم الطالب.
- العمل على استيعاب طلبة الجامعات لاستكمال الدراسة دون حذف سنوات.

القضية الثالثة: السكن

هنالك تقريبا 120 ألف مهجر/ة وصلوا جمهورية مصر العربية، اضطروا واضطرن للبحث عن سكن، توزع المهجرون على محافظات جمهورية مصر العربية ومحافظة شمال سيناء:

- حوالي 1% فقط من المهجرين/ات يحصلون على ملكية سكن.
- 14% منهم/ن استضافة لدى أقارب وأصدقاء.
- 85% منهم/ن يستأجرون سكنا.

أشارت غالبية النساء اللواتي شاركن في المجموعات المركزة واللقاءات المعمقة إلى أن المشكلة الرئيسية هي ارتفاع الإيجارات بشكل كبير:

- اضطرت جزء من العائلات المهجرة للاستئجار في المدن الجديدة، ولكن نظرا لارتفاع الإيجارات وغلاء المعيشة، اضطرت للبحث عن مناطق شعبية أو أقل تكلفة مثل (فيصل- الجيزة- شبرا- جسر السويس) أو خرجوا خارج القاهرة إلى الأرياف أو المحافظات الأخرى.
- تواجه المهجرات اللواتي يرأسن عائلات مشكلة في بعض المناطق، حيث يرفض أصحاب السكن استئجار نساء دون معيل رجل.²⁸
- تواجه المهجرات قسرا مشكلة الإيجارات القصيرة المدى التي تتطلب كل ثلاثة أشهر عقودا جديدة يترتب عليها رفع الإيجار بنسبة عالية جدا.²⁹

²⁸- من مقابلة أجريت مع الناشطة هدى عليان بتاريخ 8 تشرين الثاني 2024.
²⁹- المصدر السابق.

- تشكي المهجرات من دفع إيجار السكن وضمان أيضا بقيمة إيجار شهرين، وأيضاً عمولة سمسرة، وهذه مبالغ فوق قدرة المهجران اللواتي أصبحن منكشفات مادياً.³⁰
 - اختيار أماكن سكن بأحياء شعبية وغير آمنة لخصوصية وضع المهجرات.
 - السكن غير لائق وغير متناسب مع عدد أفراد الأسرة حيث الشقق صغيرة ومرافقها غير لائقة.
- إحدى المبحوثات (نبيلة) تقول كنت أعيش في قبلا بمدينة رفح وحدي أنا وزوجي، وأولادي تزوجوا، كل في شقة ملك خاص، الآن نعيش ١٨ شخصا أنا وأولادي وزوجاتهم وأحفادي في شقة صغيرة فيها مطبخ صغير وحمام واحد، لا توجد لدينا قدرة مالية لاستئجار أكثر من شقة، فزوجي تركته في الخيام بغزة، وأولادي معي فقدوا وظائفهم ولا يوجد مصدر دخل للعائلات.
- صرحت بعض النساء المهجرات عن تعرضن لابتزاز من المستأجرين وعدم استرداد مبالغ التأمين، ونظرا لعدم وجود تصريح إقامة وأوراق ثبوتية، فهذا ما يجعل من الصعب الذهاب للتقاضي.
 - مناطق السكن في الغالب بعيدة عن الخدمات لمن استأجر في المناطق البعيدة مثل "المنيا". فقد صرحت لنا أبو عامر أنها اختارت "المنيا" لأن الإيجار معقول، ولكنها تضطر للمتابعة الصحية بالقاهرة. وأيضاً ابنتها طالبة جامعية تضطر للذهاب إلى القاهرة، وهي تحاول البحث عن مكان أقرب إلى الخدمات الصحية والتعليمية والسفارة.
 - لا توجد مساعدات تقدم للنساء للإيجار والسكن إلا ما ندر.³¹

الحق في السكن والقانون الدولي

القانون الدولي الإنساني يحظر ضرب المباني والأعيان ويحظر الترحيل القسري للمدنيين، وبمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة، أن أي إلحاق تدمير بالمباني والأعيان المدنية هو جريمة حرب. وتركز صكوك قانون حقوق الإنسان على مسألة المأوى من ثلاث زوايا:

- الزوايا الأولى:** الحق في التملك والحق في مسكن ملائم كما ورد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
 - الزوايا الثانية:** حظر التدخل التعسفي في بيوت الأشخاص النازحين.
 - الزوايا الثالثة:** الحق في مستوى معيشي ملائم بما في ذلك المأوى.
- (توجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين على الدول المضيفة أن تمنح اللاجئين المقيمين في أراضيها بصورة مشروعة أفضل معاملة ممكنة على ألا تكون أقل من تلك الممنوحة للأجانب عامة وبنفس الظروف).

³⁰- من المجموعة البورنية التي أجريت بتاريخ 10 تشرين الثاني 2024.

³¹- من مقابلة أجريت مع الناشطة هدى عليان بتاريخ 8 تشرين الثاني 2024.

الاستجابة الميدانية

- لقد سمحت الحكومة المصرية للفلسطينيين بحق التملك سواء شقق سكنية أو أراض.
- بعض الجمعيات الخيرية العربية والإسلامية والمصرية ساهمت بدفع إيجارات بعض العائلات المستورة من المهجرين/ات، وتحديدًا عائلات المرضى والجرحى والشهداء والعائلات التي ترأسها نساء.
- وزارة التضامن المصرية قامت باستئجار مساكن وعمارات للمرضى ومرافقيهم في محافظات شمال سيناء (مساكن السيل)، ومساكن الخيال في مصر القديمة، ومساكن عمارات العبور، ومساكن دار السلام، وغيرها.

توصيات بخصوص السكن

- ضرورة توفير بدل إيجار للعائلات المهجرة قسرا، التي لا تملك مصادر دخل والتي ترأسها أيضا نساء.
- ضمان سكن من الجهات الفلسطينية لمرافقي المرضى الذين تقطعت بهم السبل.
- دعم بيت الطالبات الفلسطينيات، تحديدا المهجرات قسرا بالتنسيق مع الاتحاد العام للمرأة من خلال الصندوق القومي الفلسطيني.
- على المؤسسات الدولية مسؤولة دعم السكن للعائلات التي ترأسها نساء، تحديدا العاملة في protection cluster قطاع الحماية العنقودي.

القضية الرابعة: الأمن الغذائي

إن حق الإنسان بالغذاء الكافي معترف به في كافة الصكوك القانونية، وضرورة كفاية واستدامة توفر الغذاء وسبل الحصول عليه. ويعتبر الأمن الغذائي أحد أهم التحديات للعائلات المهجرة قسرا، وتحديدًا التي ترأسها نساء، فقد صرحت العديد من المهجرات أن إمكانية توفير غذاء متكامل ومتوازن للعائلة باتت ضربا من الترف.

غالبية المهجرات من المبحوثات اعترفن أن الوجبات اليومية لا تتضمن اللحوم أو الدجاج بسبب ارتفاع الأسعار. وتعتمد الأسر المهجرة على الخضار والبقوليات كوجبة أساسية، واللحوم فقط مرة واحدة، وتتناول العائلة جميعا نفس النوعية من الطعام، فالحوامل لا يحظين بغذاء أكثر أو متكامل أو متوازن، وكذلك المسنون والأطفال، نظرا للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمرون بها. وكشف المجموعات البؤرية عن مجموعة التحديات والمشاكل على هذا الصعيد:

- انعدام الأمن الغذائي.
- صعوبة توفير الغذاء بشكل مستدام.
- التوزيع غير العادل: النساء غالبا لا يحصلن على نصيبهن من المساعدات الغذائية.
- جودة الغذاء: تدهور نوعية الغذاء المقدم للمهجرات قسرا، إذ عادة ما يكون بقوليات ومعلبات، ولا يحتوي على خضراوات أو لحوم أو حليب.
- صرحت المهجرات أن غالبية المساعدات التي تلقينها، هي فقط كوبون غذائي لمرة واحدة، وتتضمن معلبات وبقوليات فقط، ولا تتضمن حليباً للأطفال.
- في الأعياد، تلقت بعض المهجرات المريضات والمرافقات مساعدات (لحوم الأضاحي) من الجمعيات الخيرية لمرة واحدة فقط.³²
- بنك الطعام المصري أكبر جهة قدمت مساعدات غذائية للمهجرات، حيث تغطي المساعدات منطقة شمال سيناء بالكامل، والمرضى والمرافقين، بوجبات ساخنة يوميا تتضمن لحوما وخضارا وأرزاً.
- كذلك يراعي بنك الطعام توفير طعام متوازن للنساء الحوامل وكبار السن والأطفال، حيث يقدم طعاما مناسباً بعد إجراء البحث والتقييم مع مركز "جيبال في الجامعة الأمريكية".
- بنك الطعام أجرى تقييماً حول القسائم الشرائية التي يوزعها على الأسر المهجرة قسرا من غزة في القاهرة والمحافظات الأخرى.³³

وكانت نتائج التقييم تشير إلى (التقييم الذي نفذه مركز جيبال- الجامعة الأمريكية في مصر):

- شراء اللحوم والدواجن والزيت والأرز.
- والتوجه الثاني مباشرة شراء مواد التنظيف المنزلي والشخصي، وهذا مختلف عن التقييم لدى اللاجئين من جنسيات أخرى.

³² من المجموعة البؤرية الخاصة بمريضات السرطان – أجريت في تاريخ 5 تشرين ثاني 2024.
³³ من مقابلة أجريت مع د. عبد الرحمن نور الدين | مدير برنامج إغاثة اللاجئين في بنك الطعام المصري – أجريت بتاريخ 20 تشرين الثاني 2024.

في حين أشارت المبحوثات من المريضات إلى أن غالبية المساعدات الغذائية، هي كرتونة مساعدات تتضمن المعلبات، وهذه محظور تناولها للمريضات لوجود مواد حافظة.

في المرحلة الأولى من بداية التهجير القسري، أشارت غالبية الأسر إلى أنها لم تتلق مساعدات أو طرودا غذائية، ولكن بعد تعذر دخول المساعدات إلى غزة جراء تشديد الحصار وإحكام سياسة التجويع، اضطرت بعض المؤسسات الدولية لتوزيع المساعدات على المهجرات قسرا بدلا من إتلافها.

حيث أشارت بعض المنظمات إلى أنه لا يسمح لها بتنفيذ عمليات إغاثة ودعم داخل جمهورية مصر العربية، فتضطر للتوزيع من خلال سفارة دولة فلسطين أو الهلال الأحمر المصري.

برنامج الغذاء العالمي لا توجد له أنشطة تستهدف المهجرين قسرا في جمهورية مصر العربية بشكل مباشر.

بعض الجمعيات الخيرية المصرية أو الخيرية التركية وزعت قسائم شرائية على بعض العائلات المهجرة قسرا "عائلات الجرحى والشهداء والأرامل"، لمرة واحدة، أو كوبونات غذائية لمرة واحدة. وسفارة دولة فلسطين تستلم مساعدات من بعض المنظمات الدولية وتوزعها على المهجرين/ات وفقا للتسجيل على رابط السفارة، وأيضا لا يحق الاستفادة أكثر من مرة واحدة..

الحق في الغذاء والقانون الدولي

نص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في "المادة 11" على الحق في الغذاء الكافي كجزء من مستوى معيشي ملائم.³⁴

القانون الدولي الإنساني

ينص على التزام الأطراف المتنازعة بضرورة ضمان وصول المساعدات الغذائية للسكان المتضررين.

قرارات الأمم المتحدة

تؤكد على أهمية تقديم الغذاء كجزء من المساعدات الإنسانية في النزاعات.

³⁴- المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الاستجابة الميدانية

- المؤسسات الدولية لم تقدم بدورها الغذاء للمهجرين قسرا. فمثلا، منظمة الغذاء العالمي ليس لها أي دور في توفير الغذاء للمهجرين قسرا، وتدخلاتها اقتصرت على داخل قطاع غزة.
- هناك جهود لمنظمات غير حكومية دولية مثل مؤسسة الحق التركية، تقدم مساعدات وطرودا غذائية محدودة للعائلات المهجرة التي ترأسها النساء.³⁵
- بنك الطعام المصري له جهود كبيرة في تغطية احتياجات العائلات المهجرة، وتحديد المرضى ومرافقيهم وعائلاتهم في شمال سيناء. وتساهم أنيرا ومؤسسة إنقاذ الطفل بتقديم بعض المساعدات الغذائية. ويوفر بنك الطعام 500 وجبة ساخنة يوميا في مستشفيات شمال سيناء، وفي مركز الاستشفاء. كما يوفر قسائم شرائية في محافظة القاهرة وباقي المحافظات بالتعاقد مع "خير زمان". كما وفر ثلاثة مطابخ لإعداد الوجبات الساخنة في محافظة شمال سيناء للمهجرين. ويقوم بتقديم كوبونات غذائية خاصة بكبار السن ومرضى حساسية القمح. وهذا مهم جدا لعدم قدرة هذه الفئة على توفير حاجتها. بالإضافة إلى ذلك، يساهم بإيصال المساعدات الغذائية بشكل مباشر إلى أماكن سكن كبار السن وذوي الإعاقة، ويقدم معونات غذائية لـ 59 امرأة حاملا ويراعي أن تكون المساعدات ذات قيمة غذائية عالية.³⁶

أبرز التوصيات

- ضمان التوزيع العادل للمساعدات الغذائية.
- تحسين نوعية الغذاء المقدم للنساء المهجرات.
- تمكين النساء من الوصول إلى مصادر غذائية مقدمة من خلال برامج التمكين الاقتصادي.
- أخذ حاجات النساء الحوامل وكبيرات السن والمريضات بعين الاعتبار في الحق بغذاء متوازن.

القضية الخامسة: القضايا القانونية والحقوق

هنالك أزمة كبيرة فيما يتعلق بالوثائق الرسمية الشخصية مثل: الهويات، وجوازات السفر، وشهادة الميلاد، وعقود الملكية، وشهادة التعليم، وشهادات الخبرة العملية. هذه جميعها تعتبر أساسية لضمان الوصول إلى الحقوق والخدمات الأساسية.

³⁵- مقابلة هاتفية مع منسقة برنامج الإغاثة لنا أبو عامر - أجريت بتاريخ 10 تشرين الثاني 2024.

³⁶- من مقابلة أجريت مع د. عبد الرحمن نور الدين، ذكرت سابقا.

في حالة النزوح القسري، تواجه النساء تحديات كبيرة فيما يتعلق بوثائقهن الشخصية، منها: فقد الوثائق نتيجة النزوح القسري للمهجرين/ات في حرب الإبادة في غزة ونزوحهم المفاجئ من الشمال إلى الجنوب أو تدمير وقصف منازلهم. فقدت غالبية العائلات ووثائقها الرسمية، ما صعب على النساء الاستئجار واستخراج شهادات التعليم لأولادهن.

عدم إصدار الوثائق

مع تعطل عمل الجهات الرسمية والحصار على قطاع غزة في حرب الإبادة وعدم وجود سجلات مدنية وصعوبة إصدار وثائق جديدة، تعاني غالبية النساء المهجرات قسرا من الحصول على العديد من الخدمات.

التعرض للاستغلال

بعض النساء المهجرات قسرا يجبرن على دفع الرشاوى أو مبالغ كبيرة للمكاتب للحصول على وثائق جديدة، وقد تعرضت بعض المهجرات للاستغلال من المؤجرين للسكن وابتزازهن بعدم إرجاع رسوم التأمين أو الإيجار.

التبعية

النساء المهجرات يواجهن قيودا اجتماعية أو قانونية تحد من استقلالية حصولهن على الوثائق الخاصة، تحديدا المتعلقة بالوصاية على الأطفال، حيث يتطلب ذلك توكيلا أو موافقة ولي الأمر. وهذه أكبر التحديات، فما زالت قضية الولاية أو الوصاية من أهم المعوقات أمام وصول النساء للحصول على وثائق رسمية تتعلق بهن وبأطفالهن.

بتول هي امرأة شابة انفصلت بعد 3 أشهر من الزواج وأنجبت طفلا أصبح عمره 10 أشهر، لم يتواصل معه والده أو يقدم أي نفقة للولادة، سواء حليب أو بامبرز في الـ3 أشهر قبل حرب الإبادة، ولم ير الطفل بعد الـ7 من أكتوبر. اضطرت للنزوح مع عائلتها إلى رفح وعاشت في مخيمات اللجوء ولم يتواصل للاطمئنان على الطفل. اضطرت عائلة بتول للتنسيق للسفر لجمهورية مصر العربية ودفع مبالغ باهظة. وكانت بتول ضمن عائلتها ضمن المسافرين عند الوصول للصالة الفلسطينية في معبر رفح، وكان هناك قرار بمنع الطفل من الخروج من معبر رفح مع والدته. اضطرت إدارة المعبر لأخذه بالقوة وإعادته مع أحد المسافرين العائدين إلى رفح، علما أن الوالد لم يتعرف على الطفل في الـ10 أشهر في حرب الإبادة على غزة. لقد تعرضت بتول لصدمة نفسية وعصبية، فما حدث هو جريمة، أن يحرم طفل من حقه من النجاة من حرب الإبادة، ويكون في حضانه والدته في هذه الظروف الصعبة بسبب قوانين جانرة بحق النساء وسطوة على النساء وحقوقهن بسبب أعمال قوانين لا تعطي المرأة الوصاية على أطفالها حتى في حرب الإبادة. حتى الآن، حرمت بتول من التواصل مع الطفل، الذي حرم أيضا من رؤية أمه والتعرف عليها.

وثائق الزواج

تواجه العائلات المهاجرة قسرا، التي لم تملك شهادات ميلاد ووثائق الزواج، صعوبات باستصدار وثائق جديدة، فهذا يتطلب تدخل السفارة ومكتب قاضي القضاة في رام الله والداخلية، ويحتاج إلى وقت طويل لإنجاز المعاملات.

المواليد الجدد

أشارت المهجرات قسرا في أحد اللقاءات إلى أن هناك مشكلة خطيرة بعدم حصول المواليد الذين ولدوا في جمهورية مصر العربية بعد التهجير القسري على شهادات ميلاد بسبب تعنت الاحتلال الإسرائيلي بإعطائهم أرقام هويات وتسجيلهم في السجل المدني الفلسطيني، وهذه مشكلة خطيرة. تشير بعض المبحوثات إلى أن 2,000 طفل عالقة أمورهم وتسجيلهم، ما يمنع استصدار جوازات سفر لهم وعدم قدرتهم على المغادرة مع عائلاتهم/ن من السفر خارج جمهورية مصر العربية.

القانون الدولي والثبوتية القانونية

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في "المادة 6" على أن لكل فرد الحق في الاعتراف بشخصيته القانونية.³⁷ ونصت اتفاقية اللاجئين لعام "1951" على أنه تلتزم الدول بمنح اللاجئين وثائق سفر وهوية لتسهيل حياتهم اليومية. كما تضمن حماية السجلات المدنية أثناء النزاعات، وتدعو الأطراف المتنازعة إلى تسهيل إصدار الوثائق.

الاستجابة الميدانية

تتطلب الاستجابة من الجهات الرسمية الفلسطينية توفير معلومات كاملة عن أسماء المهجرين قسرا وأن تكون مصنفة وفقا للنوع الاجتماعي والعمر وأماكن التواجد. بالعادة، تقوم مفوضية شؤون اللاجئين بتوفير وثائق مؤقتة للنازحين/ات، ولكن الحالة الفلسطينية سياقها سياسي مرتبط بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، والجهة المسؤولة عن اللاجئين، وهي وكالة الغوث للاجئين، لا تعمل في نطاق جمهورية مصر العربية.

سفارة دولة فلسطين، ووزارة الداخلية الفلسطينية، ووزارة الشؤون المدنية، ومكتب قاضي القضاة، هي الجهات الرسمية المطلوب منها مساعدة المهجرين قسرا في جمهورية مصر العربية من توثيق أوراقهم وإعادة استخراجها، وأن تسهل العملية من خلال لجنة خاصة، كما فعل قاضي القضاة فيما يتعلق بقضايا الزواج داخل جمهورية مصر العربية.

كما أنه من الضروري توفير مكاتب متنقلة لتسجيل المهجرين/ات وإصدار الوثائق من قبل سفارة دولة فلسطين، أو الإعلان الرسمي للمهجرين/ات لتوثيق معاملاتهم عبر السفارة.

نقاط التركيز

³⁷- من نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- توفير الوثائق.
- ضمان إصدار وثائق بديلة للعائلات والنساء المهجرات قسرا.
- تيسير الإجراءات.
- تبسيط العمليات الإدارية للحصول على الوثائق.
- الحماية القانونية.
- منع التمييز أو الاستغلال أثناء عملية الحصول على الوثائق.

النتائج المتوقعة

- تحليل الوضع الحالي.
- تحديد نسب النساء اللواتي فقدن وثائقهن وصعوبات الحصول على بدائل.
- أثر فقدان الوثائق، كتأثير ذلك على حصول النساء على الخدمات، والتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية.

توصيات عملية

- إنشاء برامج محلية ودولية لإصدار الوثائق.
- تطوير سياسات تضمن سهولة استعادة الوثائق الشخصية للمهجرين قسرا.
- تعزيز دور المنظمات المحلية والدولية في حماية السجلات المدنية في حالات الحروب النزاعات.
- التأكيد على أهمية دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بصفتها صاحبة الأهلية القانونية عن المواطنين والنساء، تحديدا الحقوق المدنية.

القضية السادسة: الوضع الاقتصادي والحق في العمل

تعاني غالبية المهجرات قسرا من أوضاع اقتصادية صعبة جراء انعدام سبل العيش وعدم توفر دخل مستدام للأسر ونتيجة عدم القدرة على الحصول على فرص عمل في جمهورية مصر العربية، وتنقسم إلى فئات:

الفئة الأولى

جزء من النساء في العائلات المهجرة قسرا موظفات في السلطة الوطنية ويتقاضين تقريبا من 60%، 70% من الراتب الشهري، وهذا غير كاف بسبب الالتزامات الجديدة الناتجة عن التهجير القسري ومتطلباته، من إيجار ورسوم مدارس ورسوم جامعات وتغطيات مالية صحية.

الفئة الثانية

وهم موظفو/ات المنظمات الدولية الذين تم إجلاؤهم من قطاع غزة خلال حرب الإبادة المستمرة بعد وصولهم إلى جمهورية مصر العربية، وتم إيقافهم عن العمل وإنهاء عقودهم، ومنهم منكشفون اقتصاديا ولا يحق لهم العمل بسبب عدم وجود إقامات.

الفئة الثالثة

وهي فئة المرضى ومرافقيهم، وهم بالغالبية لا يملكون مصادر دخل، وهم الأكثر فقرا.

فئة موظفي المنظمات الأهلية

أيضا غالبيتهم تم إنهاء عقودهم وإيقافهم عن العمل إلا في حالات قليلة سمح لهم العمل عن بعد وفقا لنوع الوظيفة ومتطلباتها. وأيضا أصبحوا بوضع اقتصادي سيئ جراء حرب الإبادة، فخسروا مشاريع اقتصادية ومنشأتهم، ويعيشون دون مصادر دخل منذ أكثر من عام.

تعتبر النساء الأكثر عوزا وحاجة، نظرا لأن نسبة البطالة بين النساء في حالة ما قبل حرب الإبادة تتجاوز 50%، ونسبة النساء في القوى العاملة لا تتجاوز 19%، وبالتالي، الغالبية لا توجد لديهم مصادر دخل مستدامة وثابتة، تحديدا العائلات التي ترأسها النساء.

فرص العمل

- غير متاحة لعدم توفر الشرط الأساسي لقبول الوظائف وعدم وجود إقامات.
- البحث عن عمل في جمهورية مصر العربية صعب جدا، لأن الوضع الاقتصادي في مصر صعب، وأيضا هناك نسبة بطالة عالية في صفوف المصريين.
- عدد كبير من الأطباء والمهندسين والخبراء والمدرسين وغيرهم من الوظائف تعطلت أعمالهم ولا يمكنهم الحصول على فرصة عمل، لعدم وجود إقامات، ومنهم من عمل بالباطن في عيادات خاصة أو شركات خاصة دون عقود تحفظ حقوقهم برواتب متدنية جدا.
- النساء المهجرات لم يستطعن الحصول على أي وظائف رسمية أو غير رسمية.
- جزء محدد من الشابات المهجرات من غزة يعملن عن بعد مع بعض الشركات الدولية والعربية، ويواجهن مشاكل بالحصول على الحقوق المالية نتيجة السياسات البنكية والتحويلات.

المشاريع الصغيرة

عملت مجموعات من النساء المهجرات قسرا على إطلاق مبادرات لمشاريع صغيرة وغالبيتها تركزت على مشاريع تصنيع غذائي أو تطريز أو حياكة، وتعتمد بشكل كامل في التسويق على التسويق والبيع الإلكتروني وعبر صفحات التواصل الاجتماعي. غالبية هذه المشاريع تسوق للجالية الفلسطينية في القاهرة ولا تحتل التسويق للمصريين أو الأجانب. نظم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية فرع جمهورية مصر العربية ثلاثة "بازارات" لمساعدة المهجرات قسرا لتسويق منتجاتهن، وكان جهدا مميزا، أعطى فرصة كبيرة للرياديات النازحات قسرا ولصاحبات المشاريع للوصول إلى جمهور أوسع لتسويق منتجاتهن، والتغطية الإعلامية كانت جيدة.

حتى النازحات قسرا، اللواتي يحملن الجنسية المصرية، يواجهن صعوبة كبيرة في الحصول على فرصة عمل، نظرا لعدم توفر الفرص وعدم القدرة على الوصول إلى الوظائف، ولأنهن لا يمتلكن الخبرة والمعرفة في المجتمع المحلي.

نماذج لبعض المشاريع الاقتصادية لنساء مبادرات وصاحبات أعمال:

*منى الغلابيني: سيدة أعمال فلسطينية قامت بافتتاح مطعم جنور في التجمع الخامس
سلوى: لديها مشروع تطريز تعمل للتسويق في الخارج
رانيا زمو: مشروع تصنيع غذائي معجنات تسوق ضمن صفحة أونلاين*

تتناول اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين مسألة العمل، حيث يتوجب على الدول الأطراف أن تمنح اللاجئين المتعلمين في إقليمها أفضل معاملة ممكنة تمنح في نفس الظروف لمواطني بلد أجنبي فيما يتعلق بحق ممارسة عمل مأجور.³⁸

أما اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، فتوجب على الدول الأطراف أن تتخذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل، لكي تكفل لها على أساس المساواة حقوقا منها:

الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر والحق في التمتع بنفس فرص العمالة، وتطبيق معايير واحدة في شؤون الاستخدام.³⁹

³⁸- اتفاقية 1951 الفصل الثالث: أعمال الكسب المادة 17 - العمل المأجور.

³⁹- المادة 11 - اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

قانون حقوق الإنسان

الحق في العمل هو حق معترف به في عدد من الصكوك العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان، منها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

الاستجابة الميدانية

- لا توجد أي تدخلات من أي طرف ذي علاقة في تمكين المهجرات قسرا من الوصول إلى فرص عمل.
- سفارة دولة فلسطين في جمهورية مصر العربية قدمت مساعدة مالية من 2,000 جنيه مصري إلى 3,000 جنيه مصري ولمرة واحدة للعائلات المهجرة قسرا إلى جمهورية مصر العربية.
- بعض المؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية قدمت مساعدة مالية لمرة واحدة أيضا ومبالغ محدودة جدا للعائلة المهجرة قسرا، وعائلة الجرحى، والمرضى، والشهداء، والأيتام.
- الحكومة المصرية سمحت للمهجرين بإقامة مشاريع تجارية واقتصادية دون شرط توفر الإقامة، وهذا فتح الفرصة المحدودة لفرص تشغيل المهجرين قسرا.
- ولكن غالبية العاملين في هذه المشاريع هم من الرجال، ولم يفتح باب التوظيف للنساء المهجرات قسرا من غزة.
- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية نظم دورة إدارة مشاريع صغيرة للنساء صاحبات المشاريع صغيرة لبناء وتطوير قدراتهن، شاركت فيها 20 امرأة من الرياديات.

توصيات بخصوص الوضع الاقتصادي والحق في العمل

- ضرورة الالتزام بدفع الرواتب بشكل منتظم للمهجرين قسرا في جمهورية مصر العربية.
- ضرورة اعتماد وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية العائلات المهجرة قسرا إلى جمهورية مصر العربية وترأسها نساء ضمن الحالات المكفولة في صناديق الوزارة، وتحديد الضمان والكفالات.
- ضرورة اعتماد وزارة الاقتصاد والمرأة الفلسطينية صندوق دعم للمشاريع صغيرة للنساء المهجرات قسرا إلى جمهورية مصر العربية.
- ضرورة دعم وتمويل منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة والكبيرة للنساء المهجرات قسرا والبحث عن آلية لدعم النساء من خلال فرع جمهورية مصر العربية.

القضية السابعة: الدعم النفسي والاجتماعي

عانت النساء المهجرات قسرا منذ بدء حرب الإبادة في أكتوبر 2023 من وضع نفسي صعب، فقد تضاعفت مسؤولياتهن، وتحديدًا أعمال الرعاية، بعد فقدان السكن، وهو مصدر الأمان، وازدياد عدد المصابين والجرحى ونقص الموارد وعدم توفر الغذاء والماء والرعاية الصحية، وهذه كلها ألقت أعباء كبيرة على النساء اللواتي تأثرن نفسيا جراء هذه الظروف، وأعربت المهجرات قسرا في اللقاءات عن أنهن عشن حالة اضطراب وأنهن منعزلات عن العالم، ويعانين من الاكتئاب والضيق وعدم القدرة على التكيف نتيجة تضاعف المسؤوليات بعد اللجوء.⁴⁰

وعبرن عن الحاجة الماسة للدعم النفسي والوجاهي، حيث يعانين من ضغوطات نفسية واجتماعية كبيرة وتحديدًا تشتتت شمل العائلات، ويعشن حالة قلق دائم بمتابعة أخبار غزة على مدار الساعة، ولا يفارقن شاشة التلفاز، فغالبية المهجرات قسرا تركن في غزة جزءا من العائلة، كالزوج أو الأبناء الشباب أو العائلة الممتدة، ما يشكل قلقا وتوترا دائما على أوضاعهن، تحديدا الفترة الأخيرة، وسياسة التجميع التي يعاني منها القطاع، وعدم توفر أي خدمات دعم نفسي من المؤسسات والجهات غير

الحكومية في مصر.⁴¹

الاستجابة الميدانية

- نظم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في جمهورية مصر العربية نشاطين في المرحلة الأولى للوصول للمهجرين/ات قسرا، شملا الأطفال والأمهات، وكانا نشاطي تفرغ نفسي ورحلات ترفيهية للأطفال.
- توجد تدخلات فلسطينية رسمية محدودة، لجنة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية قدمت مساعدات نقدية للمرضى والمرافقين بقيمة 200 دولار للمريض و100 دولار للمرافق.
- منحة الرئيس أبو مازن 200 دولار لكل مريض و100 دولار لكل مرافق مريض.
- بعض المنظمات الدولية مثل مؤسسة إنقاذ الطفل في جمهورية مصر العربية، نظمت جلسات دعم نفسي للنساء المهجرات قسرا في جمهورية مصر العربية والعاملات في المؤسسات النسوية.
- مبادرة أهرامات الأمل تقدم دعما نفسيا لـ 150 طفلا يشاركون في برامجها التعليمية.
- مؤسسة إنجاز الفلسطينية قدمت برامج دعم نفسي واجتماعي للنساء والشباب.

⁴⁰- من المجموعة البوذية التي أجريت مع مريضات السرطان بتاريخ 5 تشرين الثاني 2024.

⁴¹- المجموعة البوذية التي أجريت مع النساء بتاريخ 10 تشرين الثاني 2024.

- مؤسسة الحق التركية أيضا تقدم الدعم النفسي للنساء والأطفال والفحص الطبي والعلاجات والأدوية إضافة إلى قسائم شرائية وكوبونات غذائية وملابس وأغطية شتوية.
- مؤسسة شريان الحياة ساهمت بدفع إيجارات للسكن لبعض العائلات المستورة لفترة مؤقتة، وقدمت مساعدات نقدية لمرة واحدة لبعض العائلات.

توصيات على صعيد الدعم النفسي

- من الضروري تقديم خدمات دعم نفسي واجتماعي للمهجرات قسرا.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة من المنظمات النسوية المصرية لتقديم خدمات الدعم النفسي.
- تقديم خدمات الدعم النفسي من خلال مبادرات نسوية فلسطينية للمهجرات قسرا.
- تشكيل مجموعات دعم نفسي لتقديم المشورة للمهجرات قسرا.
- توفير برامج توعية حول كيفية التعامل مع الصدمات النفسية والفقد والفقدان.

القضية الثامنة: الانخراط في المجتمع المحلي والأمن والسلامة

إحدى المشاكل التي تواجه المهجرات قسرا هي مسألة العزوف الشديد عن الانخراط في المجتمع المحلي وبناء علاقات اجتماعية وشراكات مع جهات محلية، ويرجع ذلك، وفقا لتصريحات المهجرات قسرا، إلى أن المجتمع المحلي المصري لم يقدم أي مبادرات باتجاه دمج أو دعم حاجاتهن باستثناء جمعيات محدودة جدا. وهذا تنجم عنه مجموعة من الآثار النفسية والاجتماعية:

- الشعور بحالة الاغتراب التي تسيطر على المهجرات قسرا، تحديدا لأن الغالبية العظمى منهن لأول مرة يكن خارج قطاع غزة.
- عدم المعرفة الكافية بالمجتمع المحلي المصري، الذي أعربت المهجرات عن أنه غارق في قضايا الاقتصادية وظروف المعيشة الصعبة.
- غالبية العائلات المهجرة اختارت السكن في أماكن تجمعات فلسطينية، ما أدى إلى الانغلاق والتمحور في إطار علاقات فلسطينية.

القضية التاسعة: الأمن والسلامة

غالبية المهجرات قسرا يشعرن بالتهديد الدائم وغياب الشعور بالأمن والسلامة، نتيجة وجودهن بشكل غير قانوني بدون إقامات رسمية، وهذا يؤدي إلى الشعور الدائم بالتهديد من إمكانية الترحيل، أو التفكير بعدم القدرة على معرفة المجهول وماذا سيكون غدا، وهذا يشكل هاجسا وتهديدا حول إمكانية حدوث هجرة جديدة أو ترحيل، ولا توجد أي معلومات أو تطمينات حول الأيام القادمة.

السلامة والأمن في التنقل ووسائل المواصلات:

- * المهجرات قسرا صرحن أنهن يشعرن بالأمن والسلام الشخصي في أماكن المواصلات والأسواق وأثناء الحركة والتنقل.
- * لم تطرح أي منهن أي إشكاليات في موضوع الأمن والسلامة.
- * صرحت بعض النساء في المقابلة المركزة أنه يجب احترام ومراعاة قوانين البلد المستضيف.

الأمن والأمان والقانون الدولي

يعرف الأمان الشخصي بأنه الأمان من الأخطار وأعمال العنف أو من التهديد. وترتكب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالأمن الشخصي في المجتمع أو في أماكن اللجوء والنزوح والتهجير. ويحمي القانون الدولي حق النساء في الأمن الشخصي، فهو يتضمن مبدأ عدم الطرد الذي يجد تعبيراً عنه في اتفاقية جنيف الرابعة، ويمنع الدول من إرسال الأشخاص إلى أماكن يتعرضون فيها لخطر الاضطهاد، وهو مبدأ يكفل الأمان الشخصي بصورة مباشرة.⁴² وورد في اتفاقية 1948 لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وهي لا تذكر النساء بشكل خاص، ولكنها تنص على أن الإبادة الجماعية سواء ارتكبت في وقت السلم أو أثناء الحرب، تشكل جريمة بمقتضى القانون الدولي يجب على الدول منعها والمعاقبة عليها.⁴³

الاستجابة الميدانية

- لا توجد أي جهود دولية أو رسمية فلسطينية لاتخاذ أي إجراءات لحماية النساء وأمنهن الشخصي، ولم تتخذ تدابير خاصة بهذا الشأن.

⁴²- المادتان 16 و17 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.
⁴³- المادة الأولى من اتفاقية "منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" - أقرت وعرضت للتوقيع والتصديق أو للانضمام بقرار الجمعية العامة 260 ألف (د3-) المؤرخ في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1948.

- لا توجد أي جهات لتوعية أو توفير معلومات حول القانون المصري المتعلق بالحرية الخاصة والعامة، وحرية الرأي والتجمع السلمي، حيث أعربت المبحوثات عن عدم معرفتهن، وهذا يمكن أن يسبب بعض الإشكاليات.

توصيات بخصوص الأمن والسلامة

1. التنسيق مع الجهات غير الحكومية لنشر التوعية للمهجرات قسرا بالقانون المصري وقوانين الطوارئ.
2. توفير أو تنسيق مع مراكز خدمات أمنية لحماية المهجرات قسرا من المخاطر.
3. ضرورة وجود مكتب شكوى لدى سفارة دولة فلسطين لمساعدة النساء قانونيا وتلقي الشكاوى.

القضية العاشرة: حرية الحركة والتنقل

نظرا لعدم توفر إقامة لما نسبته 90% من المهجرين/ات، يكون موضوع التنقل والسفر غير قابل للتحقيق لعدم القدرة على المغادرة والحصول على فيزا للسفر. في حين أن حرية الحركة داخل محافظات جمهورية مصر العربية متاحة ولا توجد أي قيود على المهجرات قسرا، باستثناء منطقة شمال سيناء، لأنها منطقة أمنية محظورة. غالبية المهجرات قسرا من المبحوثات أعربن عن توفر مواصلات النقل العامة والخاصة بشكل سهل ومريح، وأعربت الشابات المهجرات عن استخدامهن للمواصلات الخاصة للأمان أكثر، ولكن المواصلات في كل المناطق متوفرة وبسهولة، وتوافق المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

حرية الحركة في القانون الدولي

حرية تنقل المهجرين قسرا إحدى أهم القضايا التي تبرز في حالات التهجير والنزوح، وتناولها القانون الدولي:

- حق الشخص في مغادرة أي بلد بما فيها البلد التي يحمل جنسيتها.⁴⁴
- حق أي شخص يقيم بطريقة مشروعة داخل دولة التنقل بحرية داخل هذه الدولة ويختار إقامته. ولا يجوز أن تفرض قيود على حق التنقل تحرم الأشخاص من الممارسة العملية لحقوق أخرى يكفلها قانون حقوق الإنسان.⁴⁵

⁴⁴- المادة 12 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

⁴⁵- المادة 26 من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وتتصل بها أيضا المادتان 27 و 28 المتعلقة بأوراق الهوية والسفر.

الاستجابة الميدانية

الحكومة الفلسطينية وسفارة دولة فلسطين تقدمتا بطلب إلى الحكومة المصرية بإمكانية إعطاء المهجرين/ات قسرا من غزة إلى مصر إقامات استثنائية مؤقتة لتسهيل حركة وسفر وتنقل المهجرين/ات، وما زال قيد النظر .

توصيات حول حرية الحركة

- متابعة من حكومة دولة فلسطين وسفارة دولة فلسطين لقضية الإقامات.
- مساعدة المهجرات قسرا بتجديد الحصول على جوازات السفر من رام الله دون تأخير أو تعطيل، تحديدا الطلبة وأصحاب الإقامات اللاجئيين.
- ضمان توافر وثائق هوية وجوازات للمهجرات لضمان حريتهن بالحركة وأمنهن.
- ضمان توفير بيئة آمنة لحركة المهجرات لكي يستطعن الحصول على سبل العيش وممارسة أنشطتهن اليومية.

أبرز الاستنتاجات

كشفت الدراسة الاستكشافية لتحديد الاحتياجات للنساء المهجرات قسرا من قطاع غزة إلى جمهورية مصر العربية عن العديد من التحديات التي تواجه المهجرات قسرا في مصر:

1. الإقامة: كقضية وتحد كبير أمام حقوق المهجرات قسرا.
2. الصحة والخدمات الصحية: تشكل تحديا مهما لحياة المهجرات قسرا.
3. التعليم: تحد يعيق قدرة النساء المهجرات قسرا على استكمال مسيرتهن التعليمية، ودعم أطفالهن في مجال التعليم الأساسي.
4. السكن: تحد كبير أمام النساء المهجرات قسرا، حيث السكن هو مكان الأمان للنساء وممارسة أعمالهن الرعائية.
5. الوضع الاقتصادي والعمل: تحد كبير يشير إلى صعوبة انتقال النساء إلى حالة الاكتفاء الذاتي وعدم العوز والوصول الأمان لسبل العيش.
6. الغذاء والأمن الغذائي: تحد آخر يهدد القدرة على العيش الكريم والحفاظ على الكرامة الإنسانية.
7. الحركة والتنقل: تحد أمام المهجرات قسرا للخروج من دائرة الحصار الذي استمر أكثر من 17 عاما على قطاع غزة وما زال يهدد حركة وحرية المهجرات قسرا.
8. الأمن والأمان والانخراط في المجتمع المحلي: تحد أمام المهجرات في كسر العزلة والانخراط بالمجتمع المحلي من خلال ضمانات توفر الأمان والأمان والسلامة الشخصية.
9. الحقوق: أحد التحديات المهمة التي تواجه المهجرات قسرا التي تحتاج تدخلا عاجلا.
10. الوضع النفسي الاجتماعي: تحد أمام مقدرة المهجرات على الصمود واستكمال مسؤولياتهن وأدوارهن.

خاتمة وتوصيات

دائما في الحروب والنزاعات المسلحة، ينظر للنساء على أنهن ضحايا، وهنا نؤكد أن حرب الإبادة التي استهدفت الفلسطينيين لم يكن الاستهداف فيها تمييزا على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، فالرجال والنساء مستهدفون، وحتى الأرحام والأجنة، فهي حرب إبادة لم يشهد لها التاريخ البشري والإنساني مثيلا، إذ تجاوزت وضربت بعرض الحائط القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. تناولت الدراسة الاستكشافية في كل محاورها احتياجات وليست حقوقا، ولكن هنا يمكن استبدال أحد هذين من المصطلحين بالآخر في كثير من الأحيان. ومطلوب تحويل احتياجات مكتسبة للمهجرات قسرا

اللواتي يطلق عليهن دائما ضحايا في التقارير الدولية، وهنا نود أن نؤكد أن الضحايا الفلسطينيات دائما وضعن نصب أعينهن تعزيز الصمود والتأكيد على كامل حقوقنا الوطنية العادلة.

تقدم الدراسة الاستكشافية مجموعة من التوصيات على أكثر من مستوى:

توصيات للحكومة الفلسطينية وسفارة دولة فلسطين

1. ضرورة العمل على توفير معلومات كاملة ودقيقة عن المهجرين/ات قسرا منذ 7 أكتوبر حتى ديسمبر المتواجدين في جمهورية مصر العربية، على أن تصنف وفق النوع الاجتماعي والعمر والحالة الاجتماعية ومناطق التواجد لتكون مرجعا رئيسيا للجهات مقدمة الخدمات للمهجرين/ات قسرا.
2. ضرورة تشكيل لجنة عبر سفارة دولة فلسطين في جمهورية مصر العربية لمتابعة قضايا المهجرين قسرا خاصة المهجرين فقط.
3. العمل على تسهيل استخراج الوثائق الرسمية والمعاملات وإثبات الأهلية للمهجرين تحديدا بعد أن أفقدتهم الإبادة أوراقهم الثبوتية.
4. ضرورة العمل على توفير تأمين صحي وعاجل لكافة المهجرين قسرا في مستشفى فلسطين أسوة بالتأمين الصحي للعسكريين.
5. ضرورة العمل على تطوير برنامج التعليم عن بعد للمراحل الأساسية من خلال توسيع النوافذ والتخفيف من الازدحام في الصفوف الدراسية.
6. ضرورة العمل بشراكة وتنسيق مع المبادرات التعليمية غير الرسمية وتنظيم أمورها بما يضمن الاعتراف بها.
7. ضرورة توفير صندوق لدعم الطلبة الجامعيين والطلبة في مراحل التعليم الأساسية، يشمل منحا طلابية جامعية، والمساعدة في تخفيض ودعم الرسوم الجامعية، وتوقيع بروتوكولات خاصة بجامعات غزة مع الجامعات المصرية، وضرورة توفير الكتب الدراسية للمناهج الفلسطيني بشكل مجاني للطلبة، ودعم الطلبة والعائلات التي ترأسها نساء بأجهزة لابتوب وهواتف ذكية لتسهيل عملية التحاقهم بالتعليم.
8. تسهيل استصدار جوازات السفر والشهادات الأكاديمية وعقود الزواج وأي معاملات وثائقية ثبوتية.
9. متابعة أحوال المرضى في المستشفيات المصرية ضمن لجنة صحية تتبع للسفارة.
10. دعم وحماية حقوق المرضى وتوفير العلاجات غير المتوفرة والفحوصات من خلال وزارة الصحة الفلسطينية، تحديدا مريضات السرطان.

11. دعم نقدي بشكل منتظم للأسر المهجرة قسرا وتحديدا التي ترأسها النساء، وأسرة الشهداء، والمرضى، والجرحى.
12. توفير مسح (mapping) لمواقع التجمعات الفلسطينية للمهجرين قسرا.
13. تحديد صندوق أو مكتب شكاوى للمهجرين قسرا في جمهورية مصر العربية ومتابعتها قانونيا.
14. التنسيق مع المنظمات الدولية مثل: منظمة الغذاء العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتلقي أشكال الدعم والتمويل من خلال السفارة، نظرا لعدم قدرتهم قانونيا على العمل مع المهجرين قسرا.
15. ضرورة تشكيل لجنة لسفارة دولة فلسطين تتابع شؤون المهجرين/ات قسرا، مع العلم أنها سفارة كل المواطنين الفلسطينيين، ولكن من المهم إعطاء حيز لمتابعة قضايا النساء.
16. تعميم انتشار صفحة السفارة والتوعية للمهجرين/ات قسرا واعتمادها كمصدر أساسي للمعلومات والأخبار.

توصيات مقدمة للمنظمات الدولية

1. ضرورة العمل السريع من أجل الحصول على تصاريح لتسهيل عملها في جمهورية مصر العربية مع المهجرين/ات قسرا من قطاع غزة.
2. تصويب الأوضاع القانونية لإتاحة تقديم خدمات للمهجرين/ات قسرا.
3. ضرورة إعداد التقارير الخاصة بالمهجرين قسرا في جمهورية مصر العربية.
4. تقديم الدعم والمساعدة للمهجرات من خلال مكاتبها المسموح بعملها بالقاهرة.
5. تنسيق الجهود بين المنظمات الدولية في تقديم الخدمات والدعم للمهجرين قسرا على غرار القطاعات العنقودية المعمول بها في مكتب منسق الشؤون الإنسانية.
6. تقديم الدعم لمشاريع من خلال سفارة دولة فلسطين أو من خلال المؤسسات المصرية أو الوزارات ذات الاختصاص لخدمة وتلبية احتياجات المهجرين قسرا.
7. إعداد خطة استجابة عاجلة لدعم المهجرات قسرا بمشاركة ممثلات عن المهجرات في إعداد الخطط وتحديد الأولويات والتحديات وتحديد الموازنة الكافية لتلبية الاحتياجات.

8. إعداد برامج دعم نفسي واجتماعي للمهجرين من الإبادة بغزة بالتنسيق مع المبادرات الفلسطينية أو المؤسسات الأهلية المصرية.

توصيات للمنظمات الأهلية الفلسطينية وتحديد المنظمات النسوية

1. ضرورة تفعيل دور الاتحاد العام للمرأة في جمهورية مصر العربية للقيام بدور أكثر فعالية تجاه المهجرات قسرا.
2. ضرورة تفعيل دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بصفتها صاحبة الولاية القانونية على الفلسطينيين ومن ضمنهم النساء، وأن تأخذ دورها بشكل كامل في متابعة قضايا النساء المهجرات قسرا إلى جمهورية مصر العربية.
3. ضرورة تفعيل كل الائتلافات النسوية الفلسطينية الوطنية والإقليمية والدولية وإدراج قضايا المهجرات قسرا ضمن الخطط والأنشطة وإعطاء دور للمؤسسات وقياداتها المتواجدة في جمهورية مصر العربية جراء التهجير القسري.
4. ضرورة التنسيق وعقد شراكات مع المنظمات المصرية النسوية لتنفيذ مشاريع تتعلق بالدعم النفسي والاجتماعي، ودعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، ودعم قضايا الصحة الإيجابية، ودعم وبناء قدرات المهجرات قسرا من الشابات والطلبات ضمن مشاريع قيادات شابة.
5. حملات ضغط ومناصرة إقليمية ودولية وتسليط الضوء على جرائم الاحتلال في حرب الإبادة الجماعية والتهجير القسري كإحدى النتائج.
6. تشكيل لجان التخصص من المؤسسات النسوية لمتابعة التحديات والأولويات التي ذكرتها الدراسة الاستكشافية ويتم تضمينها ضمن خطة وموازنة المؤسسات وبناء تدخلات عاجلة طارئة.
7. تعزيز التنسيق والشراكة والتكاملية مع ممثلات المنظمات النسوية الفلسطينية في جمهورية مصر العربية.
8. العمل على إدراج قضايا المهجرين/ات قسرا ضمن الخطط الإعلامية وحملات المناصرة.
9. إضافة قضايا المهجرات قسرا على برنامج عمل المرأة والسلام ائتلاف 1325 كهدف إستراتيجي من أهداف وتدخلات سياساتية وأنشطة.
10. تفعيل ائتلاف 1325 والمنابر الدولية الخاصة، حول مشاركة المرأة في الأمن والسلام الدوليين.
11. تفعيل برامج حماية النساء المهجرات قسرا في سياق القانون الدولي الإنساني.
12. تقديم الدعم المالي ودعم لمشاريع صغيرة مدرة للدخل.
13. العمل على الضغط لتحسين الأوضاع القانونية للمهجرات قسرا.

14. وضع خطط دعم نفسي واجتماعي للمهجرات قسرا وعائلاتهم.

توصيات للمنظمات النسوية المصرية

1. ضرورة إبداء الاهتمام والدعم للنساء المهجرات قسرا من حرب الإبادة.
2. تعزيز الشراكة مع المنظمات النسوية الفلسطينية.
3. ضرورة تقديم دعم نفسي واجتماعي للنساء المهجرات قسرا.
4. تأكيد التضامن مع حقوق الشعب الفلسطيني وقضايا المهجرات قسرا.
5. دمج المهجرات قسرا مع المجتمع المحلي المصري من خلال أنشطة مشتركة للنساء والمهجرات قسرا والنساء المصريات.

قائمة بأسماء الشخصيات التي تمت مقابلتها

1. سعادة سفير دولة فلسطين في مصر (دياب اللوح)

2. مقابلات معمقة

مقابلات مع أربع قيادات نسويات:

- دكتورة مريم أبو دقة "عضو قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"
- هدى عليان "عضو لجنة مركزية في حزب فدا - عضو مجلس وطني فلسطيني -
- مسؤولة اتحاد لجان العمل النسوي - عضو مجلس إداري في الاتحاد العام للمرأة"
- بثينة صبح "مدير تنفيذي لجمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل"
- ابتسام زقوت "باحثة"

3. ثلاثة لقاءات لمجموعات مركزة:

- المجموعة المركزة الأولى شاركت فيها 12 امرأة مهجرة قسرا من فئات عمرية مختلفة ومناطق مختلفة في جمهورية مصر العربية
- المجموعة المركزة الثانية ضمت 12 مريضة من جريحات الحرب والمرضى المهجرين/ات قسرا.
- المجموعة المركزة الثالثة ضمت 8 طالبات جامعيات وثنوية عامة من المهجرات قسرا.

4. لقاءات مع الممثلين عن المنظمات الدولية:

- لقاء مع مديرة منظمة MAP السيدة فكر شلتوت
- لقاء مع لينا أبو عامر، جمعية حق التركية "لقاء هاتفي"